الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022 – 2024) – السنة الثانية 2023 - الدورة البرلمانية العادية (2022 – 2023) – العدد: 12

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 4 والخميس 18 رجب 1444
الموافق 26 جانفي و9 فيفري 2023

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 17 شعبان 1444
الموافق 9 مارس 2023

فهرس

1 ـ محضر الجلسة العلنية الواحدة والعشرين..... **ص** 03

- **أسئلة شفوية.**

2 ـ محضر الجلسة العلنية الثانية والعشرين..... **ص** 25

- **أسئلة شفوية.**

3 ـ ملحق ..... **ص** 41

- **أسئلة كتابية.**

محضر الجلسة العلنية الحادية والعشرين
المنعقدة يوم الخميس 4 رجب 1444
الموافق 26 جانفي 2023

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة .

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الطاقة والمناجم؛
- السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
- السيد وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية؛
- السيد وزير الصحة؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العشرين صباحا

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أحيي السيدة والسادة الوزراء، كما أحيي الطاقم المرافق لهم، كما أحيي أيضا الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، كما أحيي أسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمالنا طرح عدد من الأسئلة الشفوية؛

– وطبقا لأحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12 والنظام الداخلي لمجلس الأمة، مباشرة، نشرع بقطاع الطاقة والمناجم؛ والكلمة للسيد محمد رباح، فليتفضل مشكورا، ثلاث دقائق...

السيد محمد رباح: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة الزملاء أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور والقانون العضوي، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

عملا بتوجيهات السيد الوزير الأول، بمناسبة مناقشة بيان السياسة العامة والقاضية بضرورة فتح فروع لشركة أسميدال بالولايات خاصة ذات الطبيعة الفلاحية، نلتمس منكم ـ السيد الوزير المحترم ـ إفادتنا بمجمل الولايات التي استفادت من هذا الإجراء وما هو مخطط عمل دائرتكم الوزارية لدعم الأسمدة والقضاء على المضاربة؟

تقبلوا، السيد الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد وزير الطاقة والمناجم، لديك ست دقائق.

السيد وزير الطاقة والمناجم: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة والإطارات المرافقة لهم،
أسرة الإعلام،
أيها الجمع الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أود في البداية أن أشكر السيد عضو مجلس الأمة المحترم، محمد رباح، على الاهتمام الذي يوليه لقطاعنا.

وردّا على سؤالكم الشفوي المتعلق بفتح فروع لمؤسسة أسميدال عبر الولايات ذات الطابع الفلاحي، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

يولي قطاع الطاقة والمناجم اهتماما خاصا لتطوير إنتاج الأسمدة في الجزائر، بغية الرفع من الإنتاج الفلاحي وتعزيز الأمن الغذائي الذي يشكل أولويات برنامج الحكومة.

وفي هذا الشأن، تعتبر شركة أسميدال التابعة لمجمع سوناطراك أداة الإنتاج الاستراتيجية لهذه المادة الضرورية والتي يعول عليها القطاع لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الحكومة والمتمثلة في زيادة الإنتاج الفلاحي، تأمين الاكتفاء الذاتي الغذائي وتصدير الفائض من أجل جذب العملة الصعبة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا المجال، يجدر التذكير بأن شركة أسميدال تمتلك ثلاث شركات فرعية متخصصة في إنتاج وتوزيع الأسمدة ومواد الصحة النباتية، تحوز كل منها على نقاط بيع تتوزع كما يلي:

1ـ شركة مخصبات الجزائر ـ فرتيال (FERTIAL): تمتلك فيها أسميدال نسبة 51٪ من رأسمالها، وهي شركة متخصصة في إنتاج وتسويق الأمونياك والأسمدة الأزوتية والفوسفاتية ومواد كيمائية أخرى، من خلال مصنعين بكل من عنابة وأرزيو، حيث تقوم من خلالهما ببيع الأسمدة.

2ـ شركة أسفرطراد (ASFERTRADE) المملوكة بنسبة 100٪ لأسميدال، وهي شركة متخصصة بتشكيل وتوزيع الأسمدة بأنواعها من خلال ثماني (8) نقاط بيع منتشرة عبر مناطق ذات إمكانيات زراعية عالية وهي: اثنتان بوهران، واحدة بالجزائر، واحدة بعين الدفلى، واحدة بقسنطينة وواحدة بعنابة.

كما تعززت الشركة منذ السنتين الأخيرتين بوحدتين أخريين جديدتين في كل من ولايتي البويرة وبسكرة.

كما سطرت أسفرطراد توسيع شبكتها للتوزيع بفتح نقاط بيع أخرى في المناطق الفلاحية ذات الإمكانيات الزراعية العالية، تعزيزا لشبكتها الحالية مثل خنشلة، تيارت، الوادي وأدرار.

3ـ شركة ألفيت (ALPHYT): المملوكة بنسبة 100٪ لأسميدال وهي متخصصة في صناعة وتسويق مواد الصحة النباتية والنظافة العامة، حيث تمتلك (4) وحدات إنتاجية وتسويقية في كل من براقي (الجزائر العاصمة)، بني مراد (البليدة)، معسكر وباتنة.

كما تسيّر أيضا أربع (4) نقاط بيع في كل من الجزائر العاصمة، عنابة، قسنطينة ووهران.

وللإشارة، فقد وقّع مجمع أسميدال اتفاقية مع الديوان الجزائري المهني للحبوب (OAIC) بتاريخ 27 سبتمبر 2021 من أجل استغلال نقاط بيع اتحاد تعاونيات الحبوب (UCC) المنتشرة عبر كامل التراب الوطني والمقدرة بأكثر من 90 نقطة.

ووفقا لهذه الاتفاقية سيتم استغلال نقاط البيع هذه ضمن شبكة توزيع وتسويق الأسمدة ومواد الصحة النباتية الخاصة، حيث تتكفل فروع مجمع أسميدال بنقل وإيصال مختلف المواد إلى نقاط البيع.

وتندرج هذه العملية ضمن استراتيجية استغلال إمكانات قطاع الطاقة والفلاحة لبرنامج الحكومة في ترقية الشراكة بين القطاعات لتحسين وتثمين الإنتاج الوطني وتعزيز التعاون بينها والحد من المضاربة من أجل تغطية الاحتياجات من مختلف الأسمدة ومواد الصحة النباتية وضمان ديمومة توريدها، مع تحكم أفضل في أسعارها التي عرفت مؤخرا زيادات معتبرة عبر العالم بأسره وذلك عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج وتحديد هامش الربح لكل متعامل في هذه الفروع الاستراتيجية.

وللتذكير، فإن الجزائر تتوفر أيضا على مركبين استراتيجيين هامين لإنتاج اليوريا 46 (Urée) بأرزيو وهما (Sorfert) و(AOA) بالشراكة مع سوناطراك.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية من مادة اليوريا 46 للمركبين 3.6 مليون طن / سنويا.

ويزود المركبان كل حاجيات السوق الوطنية من هذه المادة الاستراتيجية بالنسبة للإنتاج الزراعي.

أرجو أن تكون هذه التوضيحات كافية.

وأشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى إلى السيد محمد رباح، إذا كان له تعقيب حول جواب السيد الوزير.

السيد محمد رباح: بسم الله الرحمن الرحيم.

«مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم».

سيدي الوزير، في البداية نحمد الله عز وجل على نعمة الغيث التي أدخلت الفرحة والبهجة على البلاد والعباد، وفتحت باب بشارة الخير بنجاح الموسم الفلاحي، إن شاء الله، ولقد أوصى السيد الرئيس عبد المجيد تبون، في آخر مجلس وزراء، بضرورة العمل على تحسين المردودية الإنتاجية، خاصة في شعبة الحبوب، لبلوغ متوسط إنتاج 30 قنطارا في الهكتار، والتي ستساهم في القضاء نهائيا على استيراد الحبوب وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وهنا يمكننا تطبيق القاعدة «لن يكون قرارنا من رأسنا إذا لم يكن غذاؤنا من فأسنا»، ولا يتأتى هذا ما لم يتمكن الفلاح من الحصول على الأسمدة بالدعم الموجود والذي أقره السيد الرئيس دون المرور على السماسرة.

سيدي الوزير، أعطيك بعض الأمثلة، مثلا (MAP) والذي يستخدمه الفلاح في مرحلة الزرع ثمنه 24000 دج، الدعم في هذه المادة ـ سيدي الوزير ـ خمسة آلاف وخمسمائة دينار جزائري، بمعنى أنه يصل إلى الفلاح بأكثر من عشرين ألف دينار جزائري باحتساب مصاريف النقل والضرائب.

سماد اليوريا 46 تدعمه الدولة بثلاثة آلاف وسبعمائة دينار جزائري، بمعنى أنه يصل إلى الفلاح باحتساب مصاريف النقل والضرائب والتعليب، حوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة دينار جزائري.

سماد 15 ـ 15، سيدي الوزير، يوجد، الذي ينتج في ولاية البويرة ثمنه 11000 دج، والذي ينتج في ولاية عنابة ثمنه حوالي 15000 دج، عندما أقول حوالي أي باحتساب مصاريف النقل والبعد بين الولايات، هذا يصل إلى الفلاح بحوالي 10000 دج باحتساب كل المصاريف.

مع العلم، أن الصندوق الوطني للدعم الفلاحي لم يقم بصب مستحقات التعويض لتجار الجملة منذ ثلاثة أشهر ـ سيدي الوزير ـ الصندوق الوطني للدعم الفلاحي لم يصب مستحقات التعويض لتجار الجملة.

سيدي الوزير، نحن إذ نثمن المجهودات التي تبذلونها في دائرتكم الوزارية، خاصة فيما يتعلق بإنتاج النفط والغاز واكتشاف حقول جديدة والدخول إلى أسواق دولية جديدة ومرافقتكم الفلاح، فيما يتعلق بالكهرباء الفلاحية، نلتمس منكم وقوفكم الشخصي ـ سيدي الوزير ـ نلتمس وقوفكم الشخصي على موضوع الدعم وتوزيع الأسمدة الموجهة للفلاحة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير، إذا كان له رد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمناجم: شكرا للسيد العضو الفاضل، وأؤكد لكم أن الحكومة في برنامجها لسنة 2023 أعطت الأولوية للدعم وتكثيف الإنتاج الفلاحي، بالتنسيق مع وزارة الفلاحة، وضعنا مخطط عمل لكل المدخلات بالنسبة لتشجيع وتطوير الزراعة في بلادنا وخاصة الحبوب.

وأؤكد لكم، مرة ثانية، أن الحكومة عازمة على تدعيم الفلاح وتقديم كل الخدمات الممكنة له من أسمدة، طاقة، من كل المدخلات التي توفر الإنتاج الذي نطمح إليه في سنة 2023 وفي السنوات المقبلة.

كل ما تطرقت إليه، فيه عمليات مدققة لتحقيق هذه الأهداف، ووزارة الطاقة والمناجم، من خلال كل المصانع التي ذكرتها التابعة لشركة سوناطراك، عن طريق فرعها أسميدال، توفر كل المواد الأساسية لتدعيم الفلاحة من يوريا 46 إلى مختلف الأسمدة الفوسفاتية والآزوتية.

بالنسبة للأسعار، فهي مدعمة وأعطيك مثالا فقط، بالنسبة لليوريا 46 في سنة 2021 والتي كان فيها ضغط كبير عالميا وحتى في سنة 2022 الجزائر، في بلادنا، لم نغير السعر وكان مدعما، من طرف الدولة، السعر العالمي الذي وصل إلى أربع مرات وخمس مرات أضعاف السعر الذي كان في سنة 2020.

أما السعر، بالنسبة للفلاحين، فلم يتغير تماما، وأتفق معك لكي نعمل سويا للقضاء على المضاربة نهائيا، ووزارة التجارة وضعت كذلك خطة وبرنامج عمل بالنسبة لهذا، وكذا العمل الحكومي المنسق بين وزارة الطاقة والمناجم ووزارة التجارة ووزارة الفلاحة، نحن الآن قائمون على توفير كل المدخلات بالنسبة للقطاع الفلاحي والذي سطرنا له برنامجا ثريا وكبيرا ونتائج طموحة بالنسبة لسنتي 2023 و2024، إن شاء الله.

وأشكركم، مرة ثانية، على اهتمامكم وأؤكد لكم أن وزارة الطاقة والمناجم واقفة على هذا المشروع، ومرحبا بكم في أي وقت للتعاون، وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ودائما في نفس القطاع، الكلمة للسيد الطاهر غزيل، فليتفضل مشكورا.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نظرا لما يوليه السيد رئيس الجمهورية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مادة الحبوب، إلا أن ارتفاع تسعيرة الكهرباء في ساعات الذروة أصبح هاجسا لدى الفلاحين، والتي تكون عادة من الخامسة مساء إلى التاسعة ليلا، مما يعيق كاهل الفلاح في الإنتاج الوفير، ودفع فاتورة استهلاك الكهرباء الباهظة الثمن تصل إلى الضعف وأحيانا 8 مرات.

ما هي الإجراءات التي يمكنكم اتخاذها لتخفيض سعر الذروة للفلاحين؟ وهل باستطاعتكم ـ سيدي الوزير ـ تغيير إجراءات الدفع للفلاحين من الدفع الشهري إلى الدفع الموسمي؟

وفي الأخير، تقبلوا منا، سيدي الوزير المحترم، فائق التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الطاقة والمناجم.

السيد وزير الطاقة والمناجم: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة والإطارات المرافقة لهم،

أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أود في البداية أن أشكر السيد عضو مجلس الأمة المحترم، الطاهر غزيل، على الاهتمام الذي يوليه لقطاعنا.

وردّا على سؤالكم الشفوي المتعلق خاصة بتخفيض تسعيرة الكهرباء في فترة الذروة للفلاحين، يشرّفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

يولي قطاع الطاقة والمناجم أهمية قصوى لإيصال الكهرباء إلى كل المواطنين وخاصة الفلاحين، من خلال ربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء، بهدف تدعيم الإنتاج الفلاحي الوطني الذي يعتبر رهانا اقتصاديا حقيقيا لخلق الثروة وإنشاء مناصب عمل وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وبالتالي المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات.

وفي هذا الشأن، أطلقت الحكومة برنامجا طموحا لتدعيم الفلاحين بتزويدهم بهذه الطاقة الحيوية، يتمثل في عملية ربط 50000 مستثمرة فلاحية بالطاقة الكهربائية بتكلفة تقدر بـ 74 مليار دج.

وبفضل الجهود الجبارة التي قامت بها شركة سونلغاز ورغم الصعوبات التي اعترضتها، خاصة التقنية منها، فقد تمكنت بالتعاون مع الأطراف المعنية والجماعات المحلية من ربط 30000 مستثمرة فلاحية، لحد الآن، على أن تنتهي من تجسيد البرنامج كليا خلال نهاية سنة 2023، وهو الأمر الذي من شأنه أن يساهم، دون أدنى شك، في رفع الإنتاج الفلاحي الوطني لتلبية احتياجات السوق الوطنية وتصدير الفائض.

وبالإضافة إلى ربط الفلاحين بالطاقة، فقد حرص القطاع على تطبيق أسعار تفضيلية للفلاحين، بما يضمن لهم مدخولا معقولا ومقبولا، يمكنهم من تلبية حاجياتهم وتوفير ظروف العيش الكريم لهم.

وللإشارة، فإن متوسط أسعار الكيلو واط/ساعي في

الجزائر، بالنسبة لكل أنواع التوتر (منخفض، متوسط وعالي)، تعتبر من أضعف معدلات الأسعار في العالم، كما أنها في متناول الأسر التي تستهلك الكهرباء ذات التوتر المنخفض.

أما فيما يتعلق بإشكالية التعريفة 52 التي تطبق على الفلاحين، موضوع سؤالكم، أؤكد لكم، في هذا المقام، بأن هذه التعريفة لم تعرف أي مراجعة أو زيادة ، وأن الزيادة في الفواتير تعود أساسا إلى ارتفاع الاستهلاك في أوقات الذروة خاصة، لذا من الضروري تجنب العمل أو النشاط في هذه الفترات بما يسمح باقتصاد الطاقة وبالتالي تخفيض الفاتورة.

ومن هذا المنبر الموقر، أدعو الفلاحين إلى التقرب من مصالح سونلغاز، بغية البحث عن أفضل السبل للوصول إلى المعدل الأنسب لنشاطاتهم والذي يسمح بتخفيض فاتورتهم ويمكنهم من تحقيق التوازن بين تكاليف أنشطتهم والمداخيل المحصل عليها.

أرجو أن تكون هذه التوضيحات كافية؛ وشكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد الطاهر غزيل، إذا فيه تعقيب حول جواب الوزير، تفضل.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الوزير، جوابك كان قيما وبارك الله فيك، ولولا دعم الدولة للكهرباء لما كانت الفلاحة على ما هي عليه اليوم، لكن ـ سيدي الوزير ـ عندما تحدثت عن هاتين النقطتين، لأنني رأيتهما، ومهما كانت مطالبنا، فهي من أجل الفلاحين لتوصيل انشغالاتهم.

أولا، الذروة من الساعة الخامسة إلى الساعة التاسعة ليلا، سيدي الوزير، في الجنوب ككل لدينا مشكل وخاصة في فصل الصيف إذا أمكنكم تعديلها، لدينا العقارب والأفاعي، نجد فلاحين يطفئون الكهرباء في هذا الوقت خوفا من أن تتضاعف إلى ثماني مرات، لكن الأفاعي والعقارب تخرج في ذلك الوقت، نطلب في هذا الجانب مراعاة، على الأقل.

ثانيا، بالنسبة للتسعيرة التي تكلمت عنها في السؤال الثاني ولم تجبني عليه، كل شهر تتقدم مصالح سونلغاز إلى الفلاحين الذين زرعوا القمح أو... وتطالب بالفاتورة، هل كل فلاح يدفع وخاصة الذين لهم رش محوري أو اثنان، يدفع حوالي 300 مليون؟ أي سونلغاز تعتبر شريكة معه! نتمنى ألّا تطالب مصالح سونلغاز كل شهر بهذا بل، على الأقل، كل ستة أشهر أو ثلاثة أشهر وهذا عند بيع الفلاح المحصول، فالفلاح يبيع محصوله للدولة ويدفع ديونه إلى سونلغاز؛ وبارك الله فيك، السيد الوزير.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمناجم: شكرا سيدي الرئيس، وأشكر كذلك السيد العضو الفاضل على هذا التعقيب.

أنا أؤكد لكم مرة ثانية أن التعليمة تم إرسالها إلى مصالح سونلغاز ولكل مديري سونلغاز عبر الولايات (58) لاستقبال كل الفلاحين ودراسة مشاكلهم حالة بحالة، وسونلغاز جاهزة بكل فروعها، بكل مديرياتها عبر التراب الوطني دائما لمساعدة ومرافقة كل الفلاحين بالنسبة للتقنيات المستعملة في كل سلاسل الإنتاج الزراعي بالنسبة للفلاحين.

وضعنا خطة لهذه العملية لكي نتقرب من الفلاحين ونقدم لهم إرشادات ونصائح، وكذلك نرافقهم بالنسبة للفواتير وكذلك كيفية تسديدها ومراحل تسديدها، أبوابنا مفتوحة لكل دراسة مع إخواننا الفلاحين لكي نصل إلى الهدف المسطر من طرف رئيس الجمهورية وهو الاكتفاء الذاتي بالنسبة للحبوب وكذلك تطوير زراعاتنا لكل الإنتاج الزراعي لتصبح الجزائر من أهم مورّدي الزراعة والمنتوجات الزراعية في المنطقة، في البحر الأبيض المتوسط وعبر العالم.

أشكرك مرة ثانية، السيد العضو، ونحن جاهزون لاستقبال كل الفلاحين ودراسة الحالات حالة بحالة، وبارك الله فيكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الطاقة والمناجم؛ ننتقل الآن إلى قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والكلمة للسيد أحمد بوزيان، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بوزيان: بسم الله جل وعلا والصلاة والسلام على المصطفى وعلى آله وصحبه ومن اصطفى، أما بعد؛

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة الأكارم، ومرافقوهم،

زميلاتي، زملائي الأكارم،

الحضور الكرام،

سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

دون الرجوع إلى الحيثيات، سأمر مباشرة إلى السؤال، وسؤالي الشفوي موجه إلى السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية المحترم، ويتمحور نصه كالآتي:

السيد الوزير، إن كثيرا من التعليمات والقرارات تأتي تماشيا مع وضعيات ظرفية في سبيل إيجاد حلول آنية لها، لكن يلحظ أن معظم تلك التعليمات والقرارات تتحول إلى قوانين أبدية بل تتحول إلى عرف جار.

ومن تلك التعليمات وما أكثرها التعليمة التي مفادها تسقيف السحب النقدي اليومي في شباك البريد بـ 200.000 دج، حيث لم يعد هناك مسوغ في الاستمرار بالعمل بتلك التعليمة.

سيدي الوزير،

متى تنوون رفع صفة الاستمرارية عن مثل هكذا تعليمة؟

تقبلوا مني أسمى آيات العرفان والتقدير، شكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة الآن للسيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمون،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد تفضلتم، سيادة عضو مجلس الأمة المحترم، بطرح سؤال شفوي يخص تسقيف السحوبات المالية اليومية على مستوى شبابيك المكاتب البريدية، وإذ أشكر لكم اهتمامكم بالشق البريدي الذي يعنى به قطاعنا الوزاري. وردّا على استفساركم ، اسمحوا لي، بداية، بتذكيركم أننا كقطاع، ومن خلال مؤسسة بريد الجزائر، نحرص كل الحرص على توفير خدمات بريدية ومالية بريدية ذات نوعية على مستوى كافة التراب الوطني وبصفة منصفة ومنتظمة، لاسيما عبر الشبكة البريدية التي تضم اليوم أزيد من 4124 مكتبا بريديا على التراب الوطني و 65 مكتبا بريديا متنقلا، والتي تضمن نفس الخدمات التي يقدمها أي مكتب بريدي قار، وذلك بالإضافة إلى شبكتها النقدية المكونة من أزيد من 1920 شباكا بنكيا آليا تابعا لمؤسسة بريد الجزائر. وكما تعلمون ـ السيدات والسادة ـ فهذه الحظيرة عرفت ارتفاعا بـ 40 ٪ خلال سنة 2022 فقط، فضلا عن تسيير ما يقارب 26 مليون حساب بريدي جار وكذا ما يفوق 10.4 ملايين من حاملي البطاقة النقدية «الذهبية».

وعليه، وبالرجوع إلى موضوع سؤالكم، سجل بالفعل قطاع البريد، أثناء الفترة الماضية مع تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19)، تذبذبا في السيولة النقدية، وتم التكيف معه عبرتسخير جميع الإمكانيات والوسائل من أجل توفير السيولة النقدية على مستوى الشبكة البريدية بصفة مستمرة وتم هذا بالتنسيق مع كافة الأطراف الفاعلة والمعنية، إذ تم اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات، من بينها تسقيف السحوبات المالية إلى 200.000 دينار جزائري يوميا، والتي أثبتت نجاعتها، وتجري حاليا بصفة مستمرة متابعة المعطيات النقدية الجديدة، من حيث وفرة السيولة ومن حيث الاحتياج كذلك، وسيتم بناء على هذه المتابعة اتخاذ الإجراءات المناسبة في حينها.

غير أنه وبغض النظر عن إعادة النظر في عملية تسقيف السحوبات، ليس فقط على مستوى الشبابيك، كل تسقيف موجود في العمليات الأخرى، لكن نستغل هذه الفرصة للتذكر بذلك. تجدر الإشارة أنه بالنسبة للمبالغ المالية التي تفوق 200.000 دج، يمكن كذلك استعمال وسائل الدفع الكتابية المتاحة، على غرار الصكوك المصادق عليها، أو التحويلات من حساب إلى حساب وكذا تحصيل الصكوك البريدية، من خلال نظام المقاصة الإلكترونية (la Télécompensation) مع المنظومة المصرفية.

وبالتزامن مع ذلك ومن أجل التقليل أو الحد من تداول النقود الورقية، استطاع قطاعنا الوزاري أن يسهم في تحقيق نتائج جد مشجعة ومشرفة في تعميم الدفع الإلكتروني،

لاسيما عبر الحلول المبتكرة للاستفادة من الخدمات النقدية والمالية البريدية المعاصرة، على غرار بعض التطبيقات والوسائل التي ربما تستعملونها ومن جملتها:

ـ خدمات الدفع عبر الإنترنت، بواسطة البطاقة النقدية الذهبية، والتي تسمح اليوم بتسديد الفواتير (الهاتف، الماء، الكهرباء والغاز...) أو عدة فواتير للموردين الآخرين، كالجوية الجزائرية والعديد من الموردين كذلك، سواء لمنتوجات أو لخدمات.

ـ يمكن كذلك اقتناء تعبئات للهاتف النقال للمتعاملين الثلاثة ودفع كل اشتراكات الإنترنت عبر هذه الوسائل.

ـ من جهة أخرى، هناك خدمات متعددة عبر تطبيق الهاتف النقال والذي ربما تعرفونه تطبيق «بريدي موب» الذي يسمح اليوم لزبائن بريد الجزائر بالقيام بعمليات تحويل من رصيد إلى رصيد بالطريقة الإلكترونية هذه.

ـ هناك خدمة الدفع بواسطة البطاقة الذهبية للعديد من حقوق التسجيل، على سبيل المثال لا الحصر، بمناسبة الدخول الجامعي الأخير (2022 ـ 2023) كان هناك، تبارك الله، 340000 حاصل على شهادة البكالوريا الذين سجلوا في الجامعات والمعاهد العليا عبر الإنترنت، من 340000، الثلث منهم دفعوا حقوق التسجيل عبر الإنترنت وبواسطة البطاقة الذهبية، هذا فقط مثال لتجسيد الاستراتيجية الحالية، من خلال نشر التغطية بالإنترنت ومن خلال نشر البطاقة الذهبية أكثر من 10 ملايين حاملين للبطاقة الذهبية، نسعى كذلك لتمكين كل المواطنين أينما وجدوا، 100000، لم يكونوا متواجدين في ولاية واحدة أو حي واحد، بل متواجدين عبر كافة التراب الوطني.

تلكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أهم عناصر الإجابة التي ارتأينا موافاتكم بها ردّا على سؤالكم الشفوي.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد أحمد بوزيان، إذا فيه تعقيب، تفضل.

السيد أحمد بوزيان: شكرا سيدي الرئيس.

فيه تعقيب بسيط فقط، نحن هنا ـ سيدي الوزير ـ لرفع انشغالات مختلف فئات المجتمع، وهذا انشغال فئة كبيرة من منتسبي بريد الجزائر، كلفوني أن أبلغه إلى سيادتكم شخصيا.

نحن لم نشكك في إجابتكم أبدا وفي نوعية الخدمات المقدمة من طرف بريد الجزائر، بل سؤالي كان محددا وفي ظل التحولات التي تشهدها البلاد على مستويات كثيرة، لم تعد هذه التعليمة (تعليمة التسقيف) ذات فائدة بل تكون معوقا في سبيل السيرورة الاقتصادية.

نأمل، ونأمل أن تعيدوا النظر فيها وشكرا لكم، سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ والكلمة مرة أخرى للسيد الوزير إذا كان له رد على التعقيب.

السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية:

شكرا سيدي الرئيس، وأجدد شكري كذلك للسيد عضو مجلس الأمة على اهتمامه بالقطاع واهتمامه كذلك بالمساهمة معنا في تحسين الخدمة العمومية التي تقدمها الدولة من خلال مؤسسة بريد الجزائر.

أظن أننا متفقون، سيدي، ومن واجبنا كلنا أن ندرس كل الحالات ونتأقلم مع تطور الوضعيات بصفة عامة لنجد طرقا ـ إن شاء الله ـ نلبي بها احتياجات كل فئة من فئات مجتمعنا وكل زبون من زبائن مؤسسة بريد الجزائر، طبعا بالأخذ بعين الاعتبار، مرة أخرى، مصلحة الأغلبية.

وليس لدي شك، وإن شاء الله، إذا كان فيه تقييم دوري في هذا الموضوع بالضبط، سيسمح لنا بمراجعة بعض التسقيفات، ليس في هذه العملية فقط، ربما حتى في عمليات الدفع الإلكتروني، سوف نقدم الاقتراحات اللازمة لدراستها.

وشكرا مرة أخرى.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ دائما في نفس القطاع والكلمة للسيد يوسف لعراب، فليتفضل مشكورا.

السيد يوسف لعراب: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،
زملائي الأعضاء المحترمون،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سؤالي موجه إلى السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية المحترم، وهو كالآتي:
طبقا للدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12، يشرفني أن أطرح عليكم السؤال التالي نصه:
يعرف قطاع تكنولوجيات الاتصال عبر العالم تطورا سريعا جدا، حيث أصبح أهم ركائز اقتصاديات الدول، بل أكثر من ذلك، فقد بات شريان الحياة ليس للدولة فقط بل للمواطن كذلك، حيث أصبح له تأثير كبير على الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى الأمنية للفرد والجماعة؛ والجزائر، على غرار باقي الدول، حريصة على مواكبة هذا التطور الكبير في هذا القطاع، لما يمثله من أهمية كبيرة في إنجاح البرامج المختلفة المسطرة من طرف رئيس الجمهورية.
ورغم كل المجهودات المبذولة من طرف القطاع، تنفيذا لمخطط عمل الحكومة، إلا أنه يمكن الإشارة إلى بعض النقائص المسجلة في بعض الجوانب وأخص بذكر ولاية الطارف.
سيدي الوزير،
تعتبر ولاية الطارف منطقة حدودية، استفادت مؤخرا من عدة برامج تنموية، في إطار تنمية المناطق الحدودية للوطن وكذا القضاء على نقاط الظل.
لكن يبقى سكان الشريط الحدودي للولاية المحاذية للشقيقة تونس وأخص بالذكر بلدية رمل السوق وبوقوس هاته البلدية التي تتوفر على فرقة إقليمية للدرك الوطني، ومركزين لحرس الحدود، ناهيك عن إكمالية بها أزيد من 400 تلميذ، ومنطقة سكنية 300 سكن، وعلى الرغم من ذلك، تبقى ساكنتها تعاني من غياب التغطية لشبكة الاتصالات بالهاتف النقال «موبيليس»، مما يحتم عليهم اللجوء إلى اقتناء شرائح هاتفية خاصة بمتعاملين أجانب (من تونس).
لهذا نطرح على سيادتكم المحترمة السؤال التالي نصه:
لماذا لم تستفد ولاية الطارف، بصفتها ولاية حدودية، من برامج لتقوية وتدعيم التغطية بشبكة الإتصال «موبيليس»، بصفتها مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي، خاصة بلدية رمل السوق؟شكرا سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية:
شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء المجلس،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة،
تحية طيبة مجددا.
لقد تفضلتم، سيادة عضو مجلس الأمة المحترم، بطرح سؤال شفوي يتعلق بالتغطية بشبكة الهاتف النقال للمتعامل اتصالات الجزائر للهاتف النقال «موبيليس» بولاية الطارف، لاسيما بلدية «رمل السوق».
إسمحوا لي، في البداية، أن أتوجه إليكم بالشكر الجزيل نظير العناية التي تولونها لترقية نوعية خدمات الاتصالات المقدمة لفائدة مواطنينا الكرام.
وردّا على استفساركم، يشرّفني أن أنهي إلى فاضل علمكم أن قطاعنا الوزاري، ووفقا لاستراتيجيته المتكاملة، المنبثقة عن مخطط عمل الحكومة، يواصل جهوده الرامية إلى توفير خدمة عمومية ذات جودة ترتقي إلى تطلعات المواطنين، بصفة منصفة وحيثما كانوا.
وعلى هذا الأساس، يخصص لولاية الطارف، شأنها شأن باقي ولايات الوطن، برنامج عمل متواصل يرمي إلى تقديم خدمات اتصالات إلكترونية نوعية، من خلال تنصيب تجهيزات ومحطات قاعدية جديدة، فضلا عن تكثيف وعصرنة الشبكات الحالية.
ومن هذا المنطلق، أحيطكم علما أن المتعامل «موبيليس» متواجد بولاية الطارف، لاسيما عبر المحطات القاعدية المنصبة عبر تراب الولاية والتي يبلغ عددها (440) محطة مزودة بتقنية الجيل الثاني، الثالث والرابع.
أما فيما يخص بلدية «رمل السوق»، محل انشغالكم، فتتوفر بها (8) محطات قاعدية مزودة بمختلف التقنيات المذكورة آنفا وهي تابعة لذات المتعامل «موبيليس»، فضلا عن أنها ستستفيد من مشروع التغطية بشبكة الهاتف النقال

على مستوى منطقة محددة وأظن السيد عضو المجلس، أنه ليس كل البلديات تنعدم فيها التغطية، هناك حي أو منطقة من هذه البلدية وهي واد الحوت أو زرايبية في إطار برنامج جديد الذي اشتغلت عليه الوزارة للخدمة الشاملة للاتصالات الإلكترونية، كما تعلمون، هي آلية وضعتها الدولة الجزائرية لتمكين المناطق التي لا تندرج ضمن التزامات دفاتر شروط المتعاملين، سواء الهاتف النقال أو الثابت، تلزمهم بتوفير التغطية لكل الأحياء أو المناطق ذات كثافة سكانية تزيد عن ألفي نسمة، عندما تكون أحياء ذات كثافة سكانية أقل من ألفين، تتدخل الدولة من خلال صندوق الخدمة الشاملة، لهذا قمنا بحصر حوالي 1400 موقع عبر التراب الوطني؛ واللجنة الوطنية المتعددة القطاعات وافقت على هذا المشروع، وإن شاء الله، ابتداء من هذه السنة ستكون تغطية تدريجية لكل هذه المناطق، وكما قلت، «زرايبية» تدخل ضمن هذه القائمة، وللتذكير ولاية الطارف، من المفروض أنّ لها 19 منطقة تمت المصادقة عليها من قبل اللجنة الوطنية المتعددة القطاعات، المكلفة بتسيير صندوق دعم الخدمة الشاملة.

تلكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أهم عناصر الإجابة التي ارتأينا موافاتكم بها ردّا على سؤالكم الشفوي.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد يوسف لعراب، إذا فيه تعقيب.

السيد يوسف لعراب: شكرا سيدي الرئيس.

أشكر السيد الوزير على عناصر الإجابة التي قدمها بشأن هذا السؤال.

سيدي الوزير،

نحن نقدر عاليا المجهودات التي تبذلونها في سبيل تنمية القطاع وتطويره، ونتمنى من وزارتكم الموقرة بذل المزيد من الجهد لمعالجة المشاكل المتعلقة بالاتصالات وخصوصا الهاتف النقال لما له من أهمية قصوى وضرورة ملحة في وقتنا الحالي، لأن غياب التغطية يعني حرمان المجتمع، ليس من خدمات الاتصال فقط، بل من خدمات اقتصادية وتعليمية وترفيهية أيضا.

سيدي الوزير، إني كلي أمل أن يتم التكفل بموضوع التغطية على كامل الشريط الحدودي لولايتنا في أقرب الآجال، حتى يتفادى المواطنون استعمال شرائح المتعاملين للهاتف النقال للشقيقة تونس.

معالي الوزير،

إن التكفل بحل هذه المعضلة يندرج في إطار مفهوم التنمية المحلية، فيجب أن يتم تجسيد معنى التنمية المحلية وتلبية انشغالات المواطنين في قطاع الاتصالات تجسيدا للتنمية المستدامة بكل أبعادها.

أشكركم، سيدي الوزير، على رحابة صدركم وأتمنى لكم التوفيق والسداد والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة مرة أخرى للسيد الوزير إذا كان له رد على التعقيب.

السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية:

مرة أخرى، أشكر السيد عضو المجلس على اهتمامه ومشاركته معنا كذلك ومساعدتنا لتحسين الخدمة وتوفير هذه الخدمة الأساسية لكل المواطنين أينما وجدوا.

أؤكد لك، السيد العضو، أن المناطق الحدودية على وجه الخصوص تحظى باهتمام خاص، خلال السنتين الماضيتين أكثر من 400 موقع تم تغطيتها والتي لم تكن بها تغطية، وأنا شخصيا كانت لي الفرصة وتنقلت إلى ولاية من الولايات الحدودية، لم تكن الطارف بل سوق أهراس، وتنقلت إلى غاية الحدادة، وتأكدت بنفسي وجود خدمات التغطية، سواء خدمات التغطية بالاتصالات الإلكترونية أو حتى مكاتب البريد مثلا بالحدادة موجودة.

إن شاء الله، أتمكن من زيارتكم في ولاية الطارف ونذهب معا إلى «زرايبية» وستكون التغطية، إن شاء الله، وتكون كل الخدمات.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية، والكلمة للسيد عمار بن معمر، فليتفضل مشكورا.

السيد عمار بن معمر: بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيد وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية وهو كالتالي:

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور وأحكام المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرّفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

ويخص الطريق المسمى «بين الحيطان» الذي يربط عاصمة ولاية ميلة عبر بلدية زغاية و5 بلديات كبرى وهي كل من بلدية ترعي باينان، أعميرة آراس،تسالة، مينار زارزة والرواشد... والذي جمدت الأشغال به لأسباب لا نعرفها، رغم أن هذا الطريق استراتيجي وله أهمية كبيرة على ساكنة البلديات المذكورة.

ـ هل سجل هذا المشروع كأولوية من طرف مصالحكم، من أجل رفع التجميد عنه، رغم الوعود الكثيرة في عدة مناسبات ولحد اليوم لم نجد أي رد واضح حوله؟

فهل يعقل أن ما يقارب 150000 نسمة عزلت عن عاصمة الولاية؟ حيث زادت مسافة الوصول من 9 إلى 10 كلم، بالإضافة إلى الازدحام الكبير الذي تعرفه بلدية واد النجاء التي تعتبر نقطة مرور لبلديات الجهة الشمالية كاملة وهي تقريبا 18 بلدية.

ـ هل يمكن تقديم توضيحات حول هذا المشروع؟

تقبلوا، السيد الوزير، المحترم أسمى عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة الأعضاء الأفاضل،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر عضو مجلس الأمة المحترم، السيد عمار بن معمر، على طرح انشغاله المتعلق «برفع التجميد عن عملية إنجاز الطريق المسمى (بين الحيطان) الذي يربط عاصمة ولاية ميلة عبر بلدية زغاية وخمس بلديات أخرى وهي كل من بلديات ترعي باينان، أعميرة آراس، تسالة، مينار زارزة؛ والرواشد».

ردّا على سؤالكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أحيطكم علما بأنه قد تم تسجيل المشروع المتعلق بدراسة وإنجاز الطريق المسمى (بين الحيطان) على مسافة 5 كلم سنة 2014، وذلك لاجتناب مدينة واد النجاء وتفادي اكتظاظ حركة المرور داخل المدينة على الطريق الوطني رقم 79، وتمت الدراسة سنة 2016.

وفيما يتعلق بعملية الإنجاز، لقد تم الإعلان عن طلب العروض بتاريخ 18 أوت 2016 مقسم إلى ثلاث حصص:

الحصة الأولى: إنجاز الطريق الرابط بين الطريق الولائي رقم 2 (بين الحيطان) والطريق الوطني رقم 105 على مسافة 5 كلم، حيث تم منح الصفقة لمؤسسة إنجاز بمبلغ إجمالي يقدر بـ 190 مليون دج.

الحصة الثانية: إنجاز جسر على واد رجاس، وتم منح الصفقة لشركة إنجاز بمبلغ يقدر بـ 79 مليون دج.

وبسبب تجميد العملية السالفة الذكر، فلم يتم التأشير على الصفقات من طرف المراقب المالي آنذاك.

أما الحصة رقم 3 والتي تتمثل في إنجاز معبر مائي، فلقد تم الإعلان عن عدم جدوى المناقصة.

وبعد رفع التجميد عن العملية، تعمل حاليا مصالح مديرية الأشغال العمومية لولاية ميلة على استكمال كافة الإجراءات المتعلقة بإنجاز الحصة الأولى من هذه العملية، لأن المقاولة التي تم اختيارها سنة 2018 التزمت بإنجاز الأشغال وفق الشروط التي تم التعاقد عليها في تلك الفترة،

لاسيما الأسعار. أما بالنسبة للحصتين المتبقيتين، فسيتم إعادة الإجراءات المتعلقة بالإعلان عن المناقصة.

تلكم هي أبرز التوضيحات التي أردنا إفادتكم بها، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، والتي أتمنى أن تلقوا فيها ردًّا كافيا ووافيا عن السؤال الذي طرحتموه وأشكركم على كرم الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد عمار بن معمر، إذا فيه تعقيب، تفضل.

السيد عمار بن معمر: بسم الله الرحمن الرحيم.

أوجه شكرنا الكامل إلى السيد الوزير على استجابته السريعة في رفع التجميد، بالتنسيق مع السيد وزير المالية عن هذا الطريق الاستراتيجي والمهم لساكنة الولاية، خاصة البلديات الخمس المعنية بصفة مباشرة.

كما لا يفوتني أن أشكر السيد مصطفى قريش، والي ولاية ميلة على اجتهاده الكبير والملح لتجسيد هذا المشروع.

في انتظار، سيدي الوزير، زيارتكم إلى ولاية ميلة من أجل إعطاء إشارة انطلاق هذا المشروع وأملنا كبير في مشاريع أخرى تحتاجها الولاية وبصفة مستعجلة، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.. شكرا. ودائما في نفس القطاع والكلمة الآن للسيد لخضر مولاي سعدون فليتفضل مشكورا.

السيد لخضر مولاي سعدون: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرّفني، السيدالوزير المحترم، وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية، أن أتقدم إليكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

نظرا للشح في المياه خلال السنوات الماضية وبما أن ولاية أم البواقي فلاحية بامتياز ودعوة السيد رئيس الجمهورية إلى الاعتماد على الفلاحة لرفع الإنتاج والمردودية لتحقيق الأمن الغذائي وكذا الأمن المائي.

- متى يتم الانطلاق في أشغال سد شبابطة الذي تم الانتهاء من الدراسة التقنية به منذ سنوات، لأن المنابع والأودية تصب في الجارة تونس بدل تجميعها في هذا السد؟

- وما هي حصة الولاية من شبكة محيط السقي وشبكة توزيع المياه، دون أن ننسى الآبار الارتوازية؟

تقبلوا مني، السيد الوزير المحترم، أسمى عبارات الشكر والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكركم، في البداية، السيد لخضر مولاي سعدون، عضو مجلس الأمة المحترم، على سؤالكم الذي تفضلتم بطرحه علينا، أين تساءلتم حول إنجاز مشروع سد شبابطة، بالإضافة إلى حصة هذه الولاية من شبكات سقي المحيطات الفلاحية، وشبكات توزيع المياه، وكذا الآبار، وردّا على انشغالكم، يشرّفني أن أوافيكم بالتوضيحات التالية:

أولا، فيما يخص سد شبابطة، أعلمكم بأن هذا السد الذي تبلغ قدراته التخزينية 65 مليون متر مكعب، والذي ستخصص مياهه لتدعيم تزويد ولاية أم البواقي بالماء الشروب، بالإضافة إلى السقي الفلاحي، قد انتهت الدراسة المفصلة للمشروع (APD) سنة 2018 وبعدها قمنا باقتراح هذا المشروع للتسجيل ضمن مختلف قوانين المالية المتعاقبة، للأسف، لم يتم تسجيله إلى غاية يومنا هذا، وذلك نظرا لمحدودية الميزانيات المتتالية للسنوات الماضية وسنعمل على اقتراحه في مختلف البرامج المستقبلية.

وتجدر الإشارة إلى أن موقع سد شبابطة يتواجد بواد مسكيانة والذي يعتبر أحد روافد واد ملاق والذي يعتبر المغذي الرئيسي لسد ولجة ملاق بولاية سوق أهراس؛ وبالتالي مياه واد مسكيانة ينتهي بها المطاف في سد ولجة ملاق.

ثانيا، فيما يتعلق بالمحيطات المسقية، استفادت ولاية أم البواقي من عدة مشاريع تخص هذا المجال، اثنان منها هما حاليا قيد الاستغلال وهما:

1ـ محيط السقي قصر الصبيحي، بمساحة 2242 هكتارا، ويتم سقي الأراضي الفلاحية به انطلاقا من سد فم الخنقة بواد شارف، ولاية سوق أهراس، حيث تم سقي 2200 هكتار خلال الموسم الفلاحي 2021 ـ 2022.

2ـ محيط السقي أولاد حملة، بمساحة 2274 هكتارا ويتم سقي الأراضي الفلاحية به، انطلاقا من تحويل مياه سد بني هارون، حيث تم خلال موسم 2021 ـ 2022 سقي كل مساحة المحيط.

كما قام القطاع أيضا بتسجيل عدة عمليات تخص تهيئة كل من المحيطات التالية:

1ـ دراسة محيط السقي بوغرارة السعودي بمساحة 2500 هكتار، تم الانتهاء منها وهي في انتظار عملية التمويل لانطلاق إنجاز الأشغال.

2ـ دراسة تهيئة محيط السقي لسوق نعمان وبئر الشهداء بمساحة 4700 هكتار والذي سيتم سقيه انطلاقا من سد بني هارون، ولكن عملية الدراسة مجمدة حاليا، ونعمل أيضا على رفع التجميد هذه السنة، إن شاء الله.

كما نسعى أيضا لتطوير المحيطات المسقية عبر الولاية، بالاعتماد على مصادر غير تقليدية للمياه، أي استعمال المياه المصفاة لمحطات معالجة المياه المستعملة للسقي، وفي هذا الصدد، أعد القطاع دراسة لسقي ثلاثة محيطات في كل من:

ـ أم البواقي بمساحة 120 هكتارا (محطة التصفية قيد الإنجاز بقدرة 20.000 متر مكعب في اليوم).

ـ عين البيضاء بمساحة 180 هكتارا (محطة التصفية في الاستغلال بقدرة 16.800 متر مكعب في اليوم).

ـ عين مليلة بمساحة 120 هكتارا (محطة التصفية في طور الإنجاز بقدرة 25.000 متر مكعب في اليوم).

وسوف نقترح تسجيل تهيئة هذه المحيطات في قانون المالية المقبل، إن شاء الله.

أما انشغالكم الثالث، الذي يخص حفر الآبار الارتوازية للسقي الفلاحي، أعلمكم بأننا اتخذنا عدة إجراءات من بينها تخفيف الملف الإداري لطلب رخصة الحفر، بالإضافة إلى تقليص مدة معالجة الملفات إلى 30 يوم، كأقصى تقدير، وهنالك تعليمة وزارية مشتركة في هذا الشأن؛ وفي نفس السياق، نعلمكم بأننا أطلقنا عملية لجرد كل الأنقاب والآبار الموجودة عبر التراب الوطني، قصد معرفة ومتابعة ما يتم استغلاله من المياه الجوفية وتفاعل طبقات المياه الجوفية مع الآبار التي يتم إنجازها، كل هذا بغرض تجنب استغلالها المفرط.

وبالنسبة لولاية أم البواقي، وبفضل هذه الإجراءات، تم منح 1450 رخصة حفر خلال سنة 2022 عبر 29 بلدية تابعة للولاية.

كما أود أن أشير بالمناسبة، إلى أن القطاع أطلق أيضا عدة برامج بهدف تحسين توزيع المياه الصالحة للشرب لساكنة ولاية أم البواقي، نذكر منها:

ـ تدعيم تزويد بلديات مسكيانة والضلعة بالماء الشروب، انطلاقا من سد أوركيس، الشطر الأول، ويعرف هذا المشروع نسبة تقدم للأشغال تفوق 60٪ ممولة من صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، والشطر الثاني تم تسجيله ضمن البرنامج الاستعجالي لسنة 2023.

ـ إطلاق عملية إنجاز 6 آبار إضافية لصالح بلديات الولاية وإجراءات المناقصة جارية ومن المنتظر إنتاج ما يقارب 17.000 متر مكعب يوميا لصالح بلديات الضلعة، فكيرينة، الجازية، أولاد حملة وهنشير تومغني.

ـ إطلاق عدة عمليات لتجديد ورد الاعتبار لشبكات جر وتوزيع المياه عبر الولاية من بينها مدينة عين مليلة وقصر الصبيحي والأشغال تقارب على الانتهاء.

كما استفادت الولاية، خلال سنة 2023، من عمليتين إضافيتين وهما تجديد وإعادة تأهيل شبكة توزيع المياه لمدينة أم البواقي وبلدية سيقوس والإجراءات الإدارية جارية.

وفي نفس السياق، تم رفع التجميد، خلال هذه السنة عن العمليات التالية:

ـ عمليتان تخصان إعادة الاعتبار لشبكات توزيع المياه لبلديتي مسكيانة وعين الزيتون، بالإضافة إلى عملية أخرى

تخص تدعيم تزويد بلدية هنشير تومغني بالماء الشروب.

هذه هي أبرز التوضيحات التي أردناها أن تكون إجابة على سؤالكم، السيد المحترم عضو مجلس الأمة.

أشكركم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة مرة أخرى، للسيد لخضر مولاي سعدون، تفضل.

السيد لخضر مولاي سعدون: شكرا للسيد الوزير المحترم على الإجابة الوافية والكافية.

بما أن الولاية فلاحية بامتياز وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الوزارة والسلطات المحلية مؤخرا، نود التطرق إلى بعض النقاط وهي:

جاء في إجابتكم عن دعم بلدية مسكيانة بالمياه الصالحة للشرب وكذا انطلاقا من نظام سد أوركيش، الشطر الأول قيد الإنجاز بنسبة 60٪ وهذا أمر واقعي لاحظه واستحسنه المواطن.

دعم الشطر الثاني الذي ننتظره والمقدر بـ 200 مليون دج، تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب لم تذكرها، السيد الوزير، لمدينة عين البيضاء التي اقترح لها مبلغ 500 مليون دج والتي تعتبر ضئيلة ولم تسجل.

عين البيضاء، بالنسبة لحجم المدينة وعدد كثافة السكان، فالشبكة الموجودة مهترئة تماما وهي موجودة منذ الاستدمار الفرنسي، حيث تفوق نسبة التسرب 35٪ ويصعب تسييرها بسبب نظامها القديم.

ومن أجل الحفاظ على صحة وسلامة المواطن، جراء اختلاط المياه القذرة بالمياه الصالحة للشرب، كان لزاما تجديدها كليا، هذه أكبر مدينة ولكن لم تدرج بتاتا في أي برنامج من البرامج ـ السيد الوزير المحترم ـ نتمنى هذا في أقرب الآجال الممكنة وأن تكون الحصة متوازنة بين مختلف البلديات وخاصة البلديات الكبرى والعريقة.

تدعيم بلدية فكيرينة بالمياه الصالحة للشرب، انطلاقا من النقب 33 – I بمبلغ 130 مليون دج ويضمن هذا التدعيم تزويد بلدية فكيرينة بالمياه الصالحة للشرب، نظرا لرداءة النوعية الحالية، نسبة الكبريت عالية جدا (اللون رأيته بعيني، سيدي الوزير، لون المياه أسود داكن).

تدعيم بلدية سيقوس بالمياه الصالحة للشرب، انطلاقا من خزان 5000 متر مكعب من عين فكرون بمبلغ 250 مليون دج، حيث إن المورد الوحيد والحالي الذي تتزود منه سيقوس هو منبع رأس العين ونظرا للجفاف الذي مس المنطقة أدى إلى نقص كبير في التدفق من 50 لترا في الثانية إلى 25 لترا في الثانية، ومن أجل ضمان التزويد كان لازما ربطها من عين فكرون في نظام سد أوركيس.

في النهاية، السيد الوزير المحترم، بما أننا نتحدث عن قطاع المياه وبالتالي الأمن الغذائي المرتبط به، وجب التحدث عن التكنولوجيا المستعملة في مصانع وحدات تحلية مياه البحر وذلك من التصميم إلى غاية إنجاز المشروع، وأخص بالذكر الأسطوانات وهي لب المصنع بما تسمى (Les Cylindres pour l'osmose inverse) وهي عبارة عن تكنولوجيا بسيطة نستطيع استعمالها والتحكم فيها على مستوى الجامعات وخاصة (L'Automate)، وكذلك لا ننسى الطريقة الجديدة المستعملة في تحلية المياه باستعمال (L'effet de serre) التي تساهم في ترشيد استعمال الطاقة، ومشكور السيد الوزير المحترم.

السيد الرئيس: شكرا لك، هذه أسئلة أخرى ومتعددة وليس سؤالا واحدا فقط، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية: شكرا للسيد العضو؛ على كل حال، الأسئلة التي طرحتموها سوف أتبناها، وإن شاء الله، سأجيبك عليها.. كل بلدية وكل مدينة بما يخصها.

بالنسبة لشبكة توزيع المياه بعين البيضاء تم تخصيص مبلغ لها لكن هذه الظاهرة عبر التراب الوطني والشركة (ADE) متكفلة بها وانتهت من العمل في عدة مدن، في انتظار مدن أخرى لإعادة تصليح وتهيئة الشبكة بصفة عامة، لأن كمية المياه الضائعة كانت معتبرة والآن القطاع يعمل للحد من هذه الظاهرة ومبالغ كبيرة خصصت في هذا الميدان.

أما فيما يخص الاستثمار في إنجاز أسطوانات (L'osmose inverse) وكما تابعتم تعليمات السيد رئيس الجمهورية والحكومة تبنت هذا المشكل وسننطلق في تطوير الصناعة وحتى التكوين في الجامعات ومراكز التكوين المهني في هذا الميدان، وبالموازاة مع الصناعة والجامعة نحاول

ـ إن شاء الله ـ تكوينهم ونطور هذه الصناعة محليا، لأنه على المدى المتوسط سوف تكون المياه الصالحة للشرب عن طريق تحلية مياه البحر بدلا من المياه السطحية، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة للسيدة سامية العلمي، فلتتفضل مشكورة.

السيدة سامية العلمي: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل،
السيدة والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سؤالي ـ سيدي الرئيس ـ موجه إلى السيد الوزير.
بعد التراجع المسجل في منسوب مياه سد كدية المدّور بتيمقاد، ولاية باتنة، والقناة التي تزود سد تيمقاد من سد بني هارون التي عرفت غشّا فادحا خلال إنجازها، فلا يسعني إلا التوجه بطلبنا من سيادتكم التدخل المستعجل، فالوضعية مقلقة!
سيادة الوزير المحترم،
نعلم جيدا حرصكم الشديد على خدمة المواطن على أحسن وأكمل وجه وسهركم على كل ما يتعلق بخدمته، وفقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.
وعليه، سيادة الوزير؛ سؤالي: ما هي الإجراءات التي يمكنكم اتخاذها لمعالجة هذا الإشكال؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية.

السيد وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
أود، في البداية، أن أعرب عن عبارات الشكر للسيدة العضو، سامية العلمي، على سؤالها القيم الذي طرحته علينا، وكنتم قد أشرتم في تساؤلكم إلى التذبذبات التي تعرفها عملية تموين سكان ولاية باتنة بالماء الشروب، خاصة منطقة وسط باتنة محل انشغالكم، وتساءلتم حول الإجراءات التي يتخذها القطاع في سبيل حلحلة هذه الإشكالية.
بالرجوع إلى سؤالكم حول نظام تحويل المياه إلى سد كدية المدّور، انطلاقا من سد خزان واد العثمانية لصالح سدي أوركيس بولاية أم البواقي وكدية المدّور بولاية باتنة، قصد تزويد ساكنة ولاية باتنة، خنشلة وأم البواقي بالمياه الصالحة للشرب وكذا سقي محيطات فلاحية، ويحتوي هذا النظام على ما يلي:
1ـ قناة لنقل المياه من سد خزان بواد العثمانية باتجاه محطة الضخ بواد سقان بطول 20 كلم.
2ـ قناة لنقل المياه من محطة ضخ واد سقان نحو خزان أولاد حملة بسعة 273.000 متر مكعب، بطول 22 كلم.
3ـ قناة نقل المياه من خزان ولاد حملة إلى محطة الضخ عين كرشة، بطول 16 كلم.
4ـ قناتان لنقل المياه، الأولى اتجاه سد أوركيس (28 كلم) والثانية اتجاه سد كدية المدور (57 كلم).
وتم منح أشغال الإنجاز لمجمع يضم مؤسسات خاصة وأجنبية، وبدأت التجارب الأولية للنظام سنة 2014 وكانت مقبولة جزئيا حين ذاك، مما سمح بدخوله حيز الخدمة مؤقتا سنة 2016 دون استكمال كافة الأشغال.
ورغم وضع حيز الخدمة لهذا النظام، لم يستطع المجمع استكمال باقي الأشغال، مما حال دون استلامه بصفة كاملة ونهائية بسبب المشاكل المالية والإدارية وحتى القضائية التي عرفتها بعض مؤسسات المجمع؛ وعليه، تم فسخ العقد مع هذا المجمع بتاريخ 10 جانفي 2022، وتم الإعلان عن مناقصة جديدة لإتمام أشغال هذا النظام (تجهيزات محطات الضخ والهندسة المدنية) بتاريخ 18 ديسمبر 2022، وسيتم فتح الأظرفة يوم 05 فيفري 2023.
زد إلى ذلك، يعاني هذا النظام وتجهيزاته من أعطاب متكررة، حالت دون استغلاله بكامل طاقته التحويلية، وقصد معرفة أسباب هذه الاختلالات، هل هي متعلقة بالتجهيزات الهيدروميكانيكية على مستوى محطات الضخ أو التجهيزات الخاصة بالقنوات؟ وحتى نتجنب التدخل دون دراسة دقيقة ومفصّلة حول الوضعية الحالية

لهذا النظام، كلفنا مختصين من الهيئة الوطنية للمراقبة التقنية للري (CTH) بإعداد خبرة على هذا النظام، واستخلاص أبرز المشاكل التي يعاني منها، كما يقوم حاليا كذلك مكتب الدراسات العمومي (HPE)، بمباشرة عملية خبرة معمقة وتشخيص دقيق، زيادة على الخبرة التي قامت بها هيئة (CTH)، قصد معرفة ما ينبغي إنجازه على أرض الواقع، مما يسمح بإعادة تأهيل هذا النظام والوصول إلى تشغيله بكل طاقاته التحويلية في أقرب وقت ممكن.

أما فيما يخص الوضعية الحالية لتزويد ساكنة مركز ولاية باتنة بالماء الشروب، اتخذت مصالحنا الإجراءات اللازمة قصد التأقلم مع الكمية المتاحة من المياه، وفق برنامج توزيع محدد يتماشى مع الإمكانيات المائية المتوفرة، كما تم أيضا إطلاق عملية لحفر 10 أنقاب إضافية خاصة بمدينة باتنة والتي سيتم استلامها شهر أفريل المقبل، وتأهيل 3 أنقاب أخرى، قصد حشد كميات إضافية من المياه لتساهم في تحسين عملية تزويد المواطنين بالماء الشروب.

تلكم، هي أبرز التوضيحات التي أردنا إفادتكم بها، السيدة عضو مجلس الأمة المحترمة، والتي أتمنى أن تلقوا فيها ردّا كافيا ووافيا عن السؤال الذي طرحتموه وأشكركم على كرم الاصغاء،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيدة سامية العلمي، إذا كان لها تعقيب.

السيدة سامية العلمي: شكرا للسيد الوزير.

نحن نرى أنه حان الوقت لرفع التجميد عن طريق الهضاب شرق ـ غرب والذي بدأت به الأشغال في بعض المقاطع وتوقفت وكان محل زيارة مصالحكم لعدة مرات، منها الطرق الازدواجية وهي: 78 ـ 28 ـ 88 ـ 31 بولاية باتنة.

سيادة الوزير،

من أجل إعادة النشاط الفلاحي، نطلب منكم رفع التجميد عن مشروع إنجاز سد تابقارت في المنطقة الغربية ليغطي كل من بلديات ودوائر: أولاد سي سليمان، نقاوس، رأس العيون وبريكة وكل المناطق المجاورة لها، وكذا سد بريش وسد بني فضالة وسد سيدي علي بوقصبة ببلدية سقانة وهذا كله لإعادة النشاط الفلاحي لهذه المناطق، شكرا سيادة الوزير.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة مرة أخرى للسيد الوزير.

السيد وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية: شكرا سيدي الرئيس.

هذه أسئلة جديدة، وقد سجلت انشغالاتكم، وإن شاء الله، سوف نحرص على التكفل بها.

السيد الرئيس: إن شاء الله، إن شاء الله، شكرا، ننتقل الآن إلى قطاع الصحة، والكلمة للسيد حبيب دواقي، فليتفضل مشكورا.

السيد حبيب دواقي: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير الصحة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كما تعلمون ـ معالي الوزير ـ فإن أمراض الحساسية وبالخصوص الربو وحساسية الأنف المزمنة (l'Asthme rhinite allergique- les maladies allergiques) تعد من أهم مشاكل الصحة العمومية، حتى إن المنظمة العالمية للصحة تصنفها في المرتبة الرابعة ضمن قائمة اهتمامات الصحة العمومية في العالم.

لقد أسفرت الدراسات الوبائية الوطنية والدولية التي أجريت في الجزائر لتقييم حجم هذه المشكلة الصحية عن إصابة 8٪ من الأطفال بالربو القصبي وعن إصابة 4٪ من البالغين بالربو وكذا عن إصابة أكثر من 30٪ من الأشخاص بحساسية الأنف.

كما تعلمون أيضا ـ معالي الوزير ـ بأن تشخيص وعلاج هذه الأمراض يتطلب إجراء اختبارات جلدية للحساسيات، (les Allergénes diagnostiques et thérapeutiques) وإن هذه المواد لم تعد متوفرة منذ أربع سنوات، رغم

الطلبات الكتابية التي وجهناها إلى معهد باستور بالجزائر، الذي يتكفل باستيرادها، علما بأنها لا تكلف الكثير.

كما أن وزارة الصحة استهلت منذ بضع سنوات مشروعا يُعنى بإنتاج المواد المسببة للحساسية في الجزائر عبر إقامة شراكة بين مخبر جزائري وآخر أجنبي دون تحقيق نتائج إلى يومنا هذا.

إن هذه الوضعية غير مقبولة في بلد كالجزائر لا تترك للأخصائيين الجزائريين من بديل سوى إحضار هذه المواد من فرنسا وتونس بطريقة غير شرعية.

معالي الوزير، أمام هذه الوضعية التي لا تسمح للأطباء الجزائريين بالتكفل على النحو المناسب بالمصابين بأمراض الحساسية، ما هي التدابير التي تعتزمون اتخاذها لتوفير الوسائل الضرورية لتشخيص وعلاج هذه الأمراض المزمنة؟

أشكركم جزيل الشكر، السيد الوزير المحترم، على إصغائكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد وزير الصحة، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد المجاهد الفاضل، رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة زملائي،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد المحترم، حبيب دواقي، وهو ابن القطاع وأستاذ معنا، على سؤاله المتعلق بأمراض الحساسية، لاسيما حساسية الأنف والربو.

لقد تم بالفعل منذ بضع سنوات اقتراح مشروع لإنتاج المواد المسببة للحساسية، وذلك عن طريق إقامة شراكة بين مخبر جزائري خاص ومخبر أجنبي، إلا أنه لم يتم عقد هذه الشراكة نظرا لعدم صدور النصوص التنظيمية المحددة لكيفيات وشروط إسناد عمليات تحضير واستيراد وتوزيع هذا النوع من المواد الصيدلانية إلى مؤسسات خاصة، وذلك طبقا لأحكام المادة 221 من القانون رقم 18 ـ 11 المتعلق بالصحة، المعدل والمتمم.

ولهذا، تم التفكير في إشراك معهد باستور الجزائر لتجسيد هذا المشروع، باعتباره مؤسسة عمومية، إلا أن مجلس إدارته رفض هذه الشراكة نظرا للتكلفة المالية المرتفعة التي يتطلبها المشروع؛ وبهذا تقرر إجراء مشاورات أخرى مباشرة مع الشركات الأجنبية المتخصصة في تشخيص وعلاج الحساسية، بهدف نقل التكنولوجيا والتكفل بتصنيع المواد المسببة للحساسية من طرف معهد باستور نفسه.

أما عن اقتراحكم خلق اختصاص طبي للتكفل بعلاج المرضى الذين يعانون من مشاكل الحساسية، فهو انشغال جدير بالتكفل ونحن نشكركم عليه، لماذا؟ خاصة وأن أمراض الحساسية تزداد ومع مسبباتها، خاصة، في المجالات الصناعية والمجالات المناخية أصبحت الآن تضغط كثيرا على المجتمع الجزائري.

لذلك، قد باشرنا المناقشة أو التشاور مع وزارة التعليم العالي للوصول إلى، فعلا، فرع خاص بهذا الاختصاص، رغم أن ما نقوم به الآن بصورة، ربما غير صحيحة، أننا نتكفل بهذه الأمراض في اختصاصات مجانبة، مثل أمراض الصدر وأمراض الأنف وأمراض الجهاز الهضمي والأمراض الجلدية وطب الأطفال، ولكن الأحسن أن نعود إلى الاختصاص نفسه وهو اختصاص مشاكل الحساسية وهو اختصاص طبي منعزل عن الاختصاصات الأخرى وهو الذي نضمن له التكوين في هذا الإطار وسنحسن الخدمة خاصة في هذا المجال.

أشكر لكم حسن الاستماع والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد حبيب دواقي، إذا فيه تعقيب.

السيد حبيب دواقي: شكرا سيدي الرئيس، أشكركم السيد الوزير المحترم جزيل الشكر على الملاحظات وكذا التفسيرات التي قدمتموها.

كما أعلمكم ـ السيد الوزير المحترم ـ بصفتي رئيس الجمعية الإفريقية والجزائرية لأمراض الحساسية والمناعة العيادية أنه نظمنا في سبتمبر 2022 ملتقى جمع 40 أستاذا على المستوى الوطني من جميع التخصصات المتعلقة بالحساسية، قصد الخروج بتوصيات للتكفل بأمراض

الحساسية، ألا وهي:

1ـ كما تفضلتم ـ سيدي الوزير المحترم ـ توفير دائم لمسببات الحساسية للأطباء وبصفة منتظمة قصد تشخيص وعلاج أمراض الحساسية.

2ـ إنشاء خمس مصالح متخصصة في الحساسية في خمس مناطق صحية للوطن، لضمان تكفل أمثل للمرضى القادمين من كل ربوع الوطن، قاصدين مصلحة أمراض الحساسية بالمستشفى الجامعي بني مسوس وهو المركز المتخصص الوحيد في الجزائر لأمراض الحساسية بخصوص التشخيص والعلاج، ولاسيما ـ كما تعلمون ـ السيد الوزير (Les allergies aux venins d'hyménoptère, les allergies médicamenteuses, les allergies biothé rapies - et les allergies anésthésiques généralles)ـ وضع برنامج وطني وبشكل عاجل للتكفل بالربو وأمراض الحساسية من جميع النواحي: التشخيص، العلاج، الوقاية، التكوين والبحث العلمي، على غرار جميع الدول المتقدمة.

إسمحوا لي ـ سيدي الوزير المحترم ـ أن أقدم لكم التوصيات الوطنية، قصد أخذها بعين الاعتبار.

أشكركم، سيدي الوزير المحترم، جزيل الشكر.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة مرة أخرى للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة: أظن أنه ليس هناك رد على تعقيب الأستاذ دواقي، وهو مختص في هذا المجال، ونحن نعمل بهذه التوصيات ونود أن نصل إلى النتائج التي تسمح لنا بالتكفل الأحسن بمرضانا.

السيد الرئيس: شكرا؛ دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد عامري دحان، فليتفضل مشكورا.

السيد عامري دحان: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس، المجاهد صالح ڤوجيل.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتقدم إلى سيادة وزير الصحة بالسؤال التالي:

لقد استفادت ولاية النعامة من عدة هياكل صحية في السنوات الماضية وكان المواطن ينتظر أن تساهم في تحسين الأوضاع الصحية للولاية، غير أنها بقيت أطلالا من دون روح وأقصد هنا بالخصوص المعهد شبه الطبي بمقر ولاية النعامة.

السؤال هو: لماذا لم يصدر القرار الخاص بإنشاء المعهد شبه الطبي لحد الساعة، رغم أن المرفق تم إنجازه وهو مجهز كاملا منذ سنة 2018؟

تقبلوا، سيادتكم، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الصحة مرة أخرى، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد المجاهد، المحترم، الفاضل رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة الزملاء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام الفاضلة.

أشكر السيد المحترم، عامري دحان، عضو مجلس الأمة، على سؤاله بخصوص قرار إنشاء معهد للتكوين شبه الطبي بولاية النعامة، أود أن أقول له إنها ليست أطلالا وإنما هي مشاريع أنجزتها الدولة الجزائرية ولها تنظيمات قانونية، يجب أن تصدر، ولها أيضا إجراءات قانونية قبل أن تفتح أي مشروع، وقد صدر المرسوم22 ـ 404 المؤرخ في 24 نوفمبر 2022 والذي بموجبه تم إنشاء معهد تكوين شبه الطبي في مدينة النعامة في الجريدة الرسمية، العدد 79، وبذلك لم يصبح أطلالا، بل هو الآن مشروع قائم بذاته وسيقوم بتكوين 300 تلميذ سنويا، كما له طاقة استيعابية قدرها 200 سرير و 300 مقعد بيداغوجي.

كما أن كل التلاميذ الذين يدرسون الآن في مختلف المعاهد الأخرى سيتم نقلهم إلى معهد النعامة، ابتداء من شهر ماي، إن شاء الله، وسيتممون دراستهم بهذا المعهد وأظن وأقول لمدينة النعامة إن هذا الشيء نباركه وهو، خاصة، يقضي على معاناة التلاميذ الذين كانوا يتوجهون

إلى تلمسان ووهران وغيرها، فالمشكلة تم حلها.

كما أن الهياكل الصحية الأخرى الآن قائمة وستدعم أيضا التكوين وسيدعمها أيضا التكوين من أبناء الولاية، فمبروك عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة مرة أخرى للسيد عامري دحان، إذا كان له تعقيب.

السيد عامري دحان: شكرا سيدي الرئيس، شكرا معالي الوزير على هذا التوضيح.

في الحقيقة، أشكر لكم سرعة الإجراء، فيما يتعلق بتجسيد قرار الإنشاء لهذا المعهد شبه الطبي، كلمة أطلال ربما دلت أكثر على أن هذا الهيكل طال انتظاره وانتهت الأشغال به منذ سنة 2016 أو 2017 وتم تجهيزه منذ سنة 2018، غير أن تأخر خمس سنوات أضفى عليه بعض.. وبالتالي الكلمة ربما جاءت في سياق التعبير عن هذا الأمر.

مادام هذا الهيكل قد جسد الآن وأنا التقيت في المرة السابقة بالسيد المدير المعيّن مؤخرا وقد أشار لي بأن الهيكل يفتقد إلى مدرج، سيادة الوزير، هذا المرفق لا يتوفر على مدرج، يعني فيه فقط حجرات التدريس.

كما أنني ـ السيد الوزير ـ كنت قد تقدمت بطلب سابق فيما يخص.. إلى معالي السيد الوزير الأول، فيما يخص إمكانية استغلال هذا المرفق ولو جزء منه فقط لإيواء طالبات الجامعة، باعتبار الاكتظاظ الكبير المسجل في هياكل الإيواء بالنسبة للجامعة، لأنه ربما في هذه السنة سيفتح المعهد من أجل 70 أو 80 تلميذا فقط ويبقى الجزء الآخر، إذا تفضلتم أو سمحتم، باستغلاله لفائدة طالبات الجامعة.

بالتعريج على قطاع الصحة، أود أن أوصل إلى سيادتكم بعض الرسائل، خاصة فيما يتعلق بالهيكل الثاني وهو مستشفى الأمراض العقلية المتواجد بمدينة عين الصفراء، فهو أيضا، رغم صدور قرار إنشائه منذ سنة إلا أنه يراوح مكانه، حيث يفتقد إلى الأطباء الأخصائيين (les Psychiatres) الذين يشرفون على عملية المتابعة الطبية لهذه الفئة من المرضى، مازال العمل يقتصر على الكشف (les Visites) عن المرضى فقط دون استقبالهم.

كما أود أن أطرح على سيادتكم، أننا نعاني من نقص كبير فيما يخص الأطباء الأخصائيين، أيعقل أن ولاية كاملة بشمالها وجنوبها لا يوجد فيها إلا طبيب قلب واحد؟ بها ثلاثة مستشفيات (EPH) في المدن الكبرى، لكن بها طبيب قلب واحد، ولاية كاملة بطبيب قلب واحد!

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة، مرة أخرى، للسيد الوزير، إذا كان له رد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير الصحة: ليس بردّ، وإنما هذه الانشغالات سنتكفل بها بالصورة التي تسمح للولاية..

السيد الرئيس: هذه الانشغالات، على كل حال، لها إطار آخر ونبقى دائما في الأسئلة والأجوبة، وأنا دائما أكرر أن السؤال عندما يطرح من طرف العضو يرسل إلى الوزارة ويدرس، ثم الوزير يحضّر الإجابة، لكن لما تطرح أسئلة أخرى، الوزير لا يستطيع الإجابة لأنه يستلزم أن يدرسها.

هذه الإشكالية، حقيقة، لابد من مراجعتها في المستقبل، إن شاء الله، عندما نصادق على القانون العضوي الذي يحدد تنظيم العلاقات بين البرلمان والحكومة ومراجعة النظام الداخلي للمجلس، نأخذ بعين الاعتبار هذه الأسئلة والأجوبة لكي نضبطها وتكون فعالة، سواء في السؤال أو الجواب.

لكن عند طرح سؤال ويُتْبَع بأسئلة أخرى ولا تكون إجابات، هذه تخلق... المهم أن هذا الجانب سيتم مراجعته، إن شاء الله، بعد المصادقة على النظام الداخلي، بعد المصادقة على القانون العضوي الذي يحدد تنظيم العلاقات بين الحكومة والبرلمان.

الكلمة الآن للسيد عبد الرحمان بلهيبة، فليتفضل مشكورا، ودائما في نفس القطاع.

السيد عبد الرحمان بلهيبة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلسنا الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،
السلام عليكم.

السيد الوزير المحترم، بالرغم من رصد الدولة برامج لقطاع الصحة في ولايات الجنوب، عموما، وولاية إن صالح، بالخصوص، إلا أن قطاع الصحة لازال يشهد العديد من الاختلالات ولاسيما مشكل ضبط واستقرار في توفير الأطباء الممارسين الأخصائيين في اختصاصات معّينة، وولاية إن صالح، خاصة، تعرف نقصا كبيرا في هذه التخصصات كأمراض القلب والأشعة والأمراض الصدرية والتخدير والطبيب المختص في الأوبئة والطب الوقائي والقائمة كبيرة...

وكل هذه التخصصات أصبحت ضرورية ولابد منها في ظل بُعد الولاية عن أقرب مستشفى بـ 400 كلم بطرقات غير صالحة، وهذا مع توقف المطار عن الخدمة وكل هذه المشاكل يقابلها نقص كبير في الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع.

السيد الوزير المحترم، نطلب منكم الوقوف على تنفيذ توصيات تجديد المنظومة الصحية والمنبثقة عن الملتقى الوطني الذي أشرف عليه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والذي تعكف وزارتكم على تجسيده ميدانيا، مما لاحظناه من تهيئة وتجهيز لمصلحة الاستعجالات لبعض المؤسسات الاستشفائية على مستوى الوطن، بحيث نثمن هذا الحدث لأن مصلحة الاستعجالات هي واجهة المؤسسات الاستشفائية.

من هذا كله، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

متى يتم التكفل الفعلي بالاختصاصات الطبية الضرورية وتسجيل مشروع إعادة التهيئة والتجهيز لمصلحة الاستعجالات بالمؤسسة الاستشفائية بولاية إن صالح، وانطلاق أشغال مستشفى 60 سريرا بدائرة إن غار؟ شكرا لكم، سيدي الوزير المحترم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الصحة، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على نبيه الكريم.

السيد الرئيس، المجاهد، المحترم رئيس مجلس الأمة،
زميلاتي وزملائي الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

أشكر السيد المحترم عبد الرحمان بلهيبة، عضو مجلس الأمة، على سؤاله بخصوص قطاع الصحة بولاية إن صالح.

أولا، أود أن أذكر أنه بمجرد صدور الخريطة الجديدة، باشرنا العمل، خاصة، على الولايات الجديدة التي ستحظى بعناية تامة من الدولة.

فيما يتعلق بالمرافق الصحية، لاسيما الاستشفائية منها، فقد تم تدعيم الولاية بمشروعين، واحد لإنجاز مستشفى متخصص في الاستعجالات بسعة 120 سريرا على مستوى بلدية إن صالح، والثاني لدراسة إنجاز مستشفى عام بطاقة استيعاب تقدر بـ 60 سريرا ببلدية "إن غار".

للإشارة، يتم تسيير هذين المشروعين من طرف مديرية التجهيزات التابعة لوزارة السكن.

بالنسبة لمشروع إنجاز مستشفى 120 سريرا بـ إن صالح والذي تعدت نسبة الأشغال به 75٪ وقد تأخر في الإنجاز لعدة أسباب، أهمها:

- تغيير الأرضية المخصصة لتجسيد المشروع لمرتين.
- ظهور أشغال إضافية وإعادة تكييفها في ديسمبر 2018.
- التأخر في صب الخرسانة في كل مرة، عندما ترتفع درجة الحرارة.

أما عن مشروع إنجاز مستشفى 60 سريرا بـ «إن غار»، فهو في طور الدراسة وسيتم التكفل به خلال هذه السنة.

فيما يتعلق بإعادة تهيئة وتجهيز مصلحة الاستعجالات بالمؤسسة العمومية الاستشفائية إن صالح، فسوف يتم التكفل بهذا الانشغال خلال سنة 2023.

وبخصوص الاختصاصات الطبية، فالولاية تتوفر حاليا على 34 طبيبا مختصا، يعملون بالمؤسسة العمومية الاستشفائية إن صالح، منهم:

- 3 في الجراحة العامة،
- 2 في جراحة العظام،
- 4 في التخدير والإنعاش،
- 2 في طب النساء والتوليد،
- 5 في طب الأطفال،
- 2 في جراحة الأطفال،
- 2 في جراحة الأعصاب.

ولتقريب الخدمات الصحية من سكان المنطقة، تمت برمجة الفحوصات الطبية المتخصصة على مستوى 7 عيادات متعددة الخدمات بالولاية، ابتداء من الفاتح من شهر نوفمبر السابق من السنة الماضية، كما تم إدراج، في إطار برنامج الصحة المدرسية، فحوصات متخصصة حتى في طب العيون خاصة لأطفال المنطقة.

هذا، وسيتم تدعيم الولاية بالعدد الكافي من المختصين في بداية شهر مارس مع الدفعة الجديدة، علما أن ولاية تمنراست ستستفيد، ابتداء من جانفي 2024 من أخصائيين يمكثون بالمنطقة لمدة ست سنوات، وهذا شيء ربما سيسمح لنا بإعطاء إن صالح مركزا وقطبا صحيا بامتياز، سيكون إنشاء مصالح وليس تعيين أشخاص، ستكون مصلحة لها ديمومة للتكفل بكل انشغالات ولاية إن صالح.

أشكر لكم حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد عبد الرحمان بلهيبة، إذا فيه تعقيب.

السيد عبد الرحمان بلهيبة: شكرا السيد الرئيس، والشكر موصول للسيد معالي الوزير على كل هذه المعطيات والمعلومات التي جاء بها في رده.

السيد الوزير المحترم، بالنسبة للأطباء الممارسين الأخصائيين، نحن نعلم أن التحاقهم بالمناصب المقترحة بالجنوب أصبح مشكلا حقيقيا مطروحا وجب عليكم دراسته بعناية ، وعدم التخلي عن الخدمة العمومية إلا بعد توفير حل يتناسب مع ضمان حقنا الدستوري في العلاج وضمان التحاقهم مربوط بامتيازات ننتظرها من وزارتكم.

السيد الوزير المحترم، بالله عليك، هل يعقل أن تبقى دراسة إنجاز مستشفى 60 سريرا حبيسة الأدراج لسنوات، بالرغم من أن ولاية تامنغست التي كنا تابعين لها آنذاك استفادت بعنوان سنة 2019 من عملية معنونة بدراسة إنجاز مستشفى 60 سريرا «بإن غار» وهذا برخصة برنامج تقدر بـ 75 مليون دج؟

وفي إطار التقسيم بين الأصول والخصوم بين الولاية الأم والولايات الجديدة كانت العملية السالفة الذكر موضوع التحويل من ولاية تامنغست إلى ولاية إن صالح وذلك بموجب قرار رقم 454 مؤرخ في 14 جويلية 2022، مع العلم أن وزير المالية في رده بتاريخ 19 جانفي 2023 بخصوص تسجيل مستشفى 60 سريرا بأن مصالح وزارته لم تتلق ملف دراسة بهذه العملية ولم تسجل أصلا في البطاقة الصحية لسنة 2023، والتي هي من اختصاص وصلاحية وزارة الصحة.

لكن نتأسف ـ السيد الوزير المحترم ـ لعدم اكتمال الدراسة إلى يومنا هذا، رغم أن الدولة رصدت أموالا لها، وهذا راجع لإهمال الجهات الوصية ويبقى المواطن بدائرة "إن غار" يئن وينتظر المشروع الحلم!

أما بخصوص مستشفى 120 سريرا بولاية عين صالح ـ سيدي الوزير المحترم ـ تم إسدال الصفقة بالتراضي البسيط لشركة كوسيدار منذ 9 أفريل 2019 لمدة إنجاز 32 شهرا، وهي الآن لعلمكم ـ السيد الوزير ـ متأخرة بـ 16 شهرا، وتماطلهم يعود لعدم الجدية في دراسة الملحقات بالوزارة وغياب صاحب المشروع آنذاك وهي مديرية الصحة لولاية تامنغست منذ 2019 ومكتب دراسات إلى يومنا هذا، وعدم اهتمام الوزارة أصلا بالمشروع.

شكرا لكم سيدي الوزير المحترم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة: أظن أن كلمة إهمال ليست في محلها، أقول بأنه كانت صعوبات إدارية، حيث تم الانتقال من ولاية إلى ولاية جديدة، الآن وعدت الدولة بتنمية كافة المناطق النائية والعناية بها.

بما أن مستشفى 120 سريرا تم التكفل به، هناك إجراءات تتكفل بها مديرية التجهيزات نحن نتابعه.

أما المستشفى الآخر "إن غار" فهو في طور الدراسة، وأنت تعلم أن مرسوم1998 لا يسمح لنا بالإنجاز مباشرة دون المرور إلى الدراسة، نحن نحترم القوانين ونتبعها وبمجرد ما تنتهي الدراسة على مستوى وزارة الصحة سنسجله وسيكون هناك تسجيل، مبدئيا، المستشفى متفق عليه وسيكون لولاية إن صالح كما سندعمها بهياكل أخرى أيضا، لأن هناك عيادة مبرمجة لم تتكلم عنها وهي موجودة أيضا بولاية إن صالح.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا؛ ودائما في نفس القطاع والمتدخل الأخير هو السيد محمد العربي سليماني، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد العربي سليماني: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد، صالح ڤوجيل المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء،

زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني ـ السيد الوزير المحترم ـ أن أدلي بسؤالي الشفوي التالي نصه:

تولي الدولة الجزائرية أهمية قصوى لمجال الصحة العمومية، إلا أنه مازالت بعض النقائص التي يعاني منها هذا القطاع والتي أثقلت كاهل المواطن الجزائري عامة ومواطني ولاية المنيعة خاصة، حيث يعاني مركز تصفية الدم من تزايد عدد المرضى وبالتالي، أصبح لا يلبي احتياجات المرضى حاليا.

السؤال الموجه إلى سيادتكم المحترمة: متى يتم إنشاء مصلحة متطورة وعصرية لمرضى تصفية الدم، والانطلاق في إنجاز مصلحة الاستعجالات لمستشفى مصطفى شعباني في ولاية المنيعة؟

وفي الأخير، تقبلوا مني، السيد الوزير المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الصحة.

السيد وزير الصحة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس المحترم، الفاضل، المجاهد، رئيس مجلس الأمة،

زميلتي، زملائي الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

شكرا للسيد المحترم محمد العربي سليماني، عضو مجلس الأمة، على سؤاله بخصوص إنشاء مصلحة عصرية للتكفل بمرضى القصور الكلوي والانطلاق في إنجاز مصلحة الاستعجالات الطبية.

إن التكفل بمرضى القصور الكلوي على‌مستوى المؤسسة العمومية الاستشفائية «العقيد محمد شعباني»، تضمنه وحدة تصفية الدم التابعة لمصلحة الطب الداخلي والتي تم إنشاؤها سنة 2007.

تعرف هذه الوحدة حاليا ارتفاعا كبيرا لعدد المرضى، حيث انتقل من 6 مرضى سنة 2007 ليصل إلى 64 مريضا حاليا، الأمر الذي استدعى استعمال أجهزة تصفية الدم مرتين في اليوم.

ولتحسين الخدمات الصحية تقرر توسعة هذه الوحدة مع تدعيمها بالتجهيزات اللازمة خلال سنة 2023.

أما عن مشروع إنجاز جناح للاستعجالات، فلقد تأخر انطلاقه للأسباب التالية:

ـ تعرض المشروع للتجميد خلال سنة 2016.

ـ طلب الشركة المكلفة بالإنجاز بمراجعة الأسعار، الأمر الذي تم رفضه من قبل لجنة الصفقات العمومية لولاية غرداية.

ـ تحويل ملف إنجاز هذا المشروع من ولاية غرداية إلى ولاية المنيعة المنشأة حديثا والذي يقضي بتحويل الصلاحيات الممارسة سابقا من طرف الولاية على جزء من إقليمها إلى الولاية التي ألحقت بها.

ولانطلاق هذا المشروع، يتم حاليا إعداد دفتر شروط جديد من قبل مديرية التجهيزات العمومية لولاية المنيعة، وفقا للغلاف المالي الذي منح لهذه الولاية.

وبذلك، نكون قد أجبنا عن الانشغالين، للسيد العضو، كما نشكره على الاهتمام البالغ الذي أبداه بهذه المسألة التي تحتاج فعلا كل الاهتمام من قبل وزارة الصحة.

الشكر لكم موصول، وشكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد محمد العربي سليماني، إذا فيه تعقيب.

السيد محمد العربي سليماني: شكرا جزيلا السيد الرئيس.

السيد الوزير، ليس لدينا شك في وقوفكم على قطاع الصحة ضمن الوتيرة الصحيحة لإرضاء المجتمع، لكن ـ معالي الوزير ـ بناء المصلحة الجديدة، والله، أصبح من الضروري!

أنا أتمنى منك زيارة لولاية المنيعة للوقوف على هذه المصحة وترى المكان الحالي لوحدة التصفية والذي يعتبر كسكن، والمعايير،... لابد أن تكون المعايير أو وحدة مراقبة بالزجاج، الممرضون يرون المرضى مباشرة، كم من مرة ينادي المريض من الغرفة.. مصلحة التصفية عبارة عن غرف.. أتمنى أن تقف وترى بنفسك، ليس كما أحدثك، معالي الوزير!

كذلك التوسعة استعجالية، ونحن مع بداية الميزانية لسنة 2023 نتمنى أن تكون حصة معتبرة لتكون التوسعة، والجواب قلته، حيث عدد المرضى يقارب 65 مريضا وعدد الأجهزة 18 جهازا، واستفدنا من سبعة أجهزة جديدة فقط في سنة 2019، كل الأجهزة الأخيرة قديمة، والله، يوم التصفية بالجهاز القديم، المريض ينام مباشرة من المعاناة (الله لا يوريها لإنسان)، ربي يشفي كل المرضى.

معالي الوزير، إذا أمكن إرسال أجهزة جديدة إلى ولاية المنيعة والتي أصبحت ضرورية، سبعة أجهزة لا تلبي احتياجات 65 مريضا بالإضافة إلى 18 جهازا قديما وبارك الله فيك.

معالي الوزير، بالنسبة للمستشفيات، مستشفى الاستعجالات، أبشرك بقدوم وزير الداخلية آخر مرة وقد تمت معاينة المشروع وتم البدء به، إن شاء الله والحمد لله رب العالمين، بعد تأخر كبير.

بالنسبة للمستشفيات، 60 سريرا بحاسي لفحل والمنيعة نفس الشيء وهي في الدراسة، وهناك سؤال سوف.. من ناحية الكثافة السكانية، ألفت انتباهك لها، في المناطق الجنوبية لا يمكن أن توجد قرية بها 50 ألف نسمة لإنجاز مستشفى 60 أو 70 سريرا، هذا لا يمكن حتى بعد 100 سنة أو 200 سنة، يعني قانون المشروع يمكن أن يتساهل ولا يعتبر الشمال والجنوب نفس الشيء، في الجنوب المسافة بعيدة بين الولاية الأم والبلدية، نطالب بأن تكون حالات خاصة.

وهذا النداء من طرف جمعيات ذوي الهمم، معالي الوزير، يكمن في طبيب أمراض عقلية محلف، والله، كل أسبوعين أو ثلاثة يذهبون إلى غرداية لتجديد وصفاتهم الطبية ولك أن تتخيل معاناتهم! إنسان معوق أو مريض ينتقل مع والديه ويَكترون سيارة أجرة ويذهبون على الساعة الخامسة صباحا من المنيعة إلى غرداية ثم يعودون؛ نطالب بتعجيل هذا الأمر، معالي الوزير، وبارك الله فيك وشكرا جزيلا.

السيد الرئيس: شكرا؛ ونتمنى الصبر لكل شخص، على كل، الشكر لكل الإخوة، والشكر للجميع وصح فطوركم، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة عند منتصف النهار والدقيقة العشرين

محضر الجلسة العلنية الثانية والعشرين
المنعقدة يوم الخميس 18 رجب 1444
الموافق 9 فيفري 2023

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة .

تمثيل الحكومة:

- السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة؛
- السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيد وزير النقل؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة الثلاثين صباحا

السيد الرئيس: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيدتين والسيدين أعضاء الحكومة وكذا الطاقم المرافق لهم، كما أرحب بالسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، وكذا أسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمال جلستنا لهذا اليوم طرح أسئلة شفوية والاستماع إلى أجوبة السيدة والسيدين الوزيرين.

وطبقا لأحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 – 12 والنظام الداخلي لمجلس الأمة؛ أحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر جديع، وسؤاله الشفوي المتعلق بقطاع البيئة والطاقات المتجددة، فليتفضل مشكورا.

حبذا لو تكلمت من مكانك حتى يكون عملنا أكثر تنظيما، فالأمر متعلق أيضا بعملية التسجيل وكذا البث التلفزيوني المباشر؛ لا عليه، تفضل.

السيد عبد القادر جديع: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أرحب بالسيدتين والسيدين الوزراء والوفد المرافق لهم، وأرحب بالسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة وأسرة الإعلام، وشكرا.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال التالي نصه؛ والذي يتعلق بقنوات الصرف الصحي المتواجدة بدائرة الطيبات ولاية تقرت، والمتبقي منها 13كلم (ميه جبس) لم تنجز منذ أربع سنوات ما تسبب في تلوث البيئة وإزعاج سكان المنطقة بروائحها الكريهة والأمراض المتفشية عنها؛ وعليه:

– لماذا لم يتم إلى حد الآن إنجاز المسافة المتبقية وهي 13 كلم من مجموع مسافة 53 كلم؟

وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر جديع؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة، فلتتفضل مشكورة.

السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة: بسم الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة الوزيرة،
السيدان الوزيران،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم، أزول فلاّون.

السيد عضو مجلس الأمة، عبد القادر جديع، شكرا لكم على اهتمامكم الكبير بمجال حماية البيئة وكذا تحسين الإطار المعيشي للمواطن.

وبخصوص سؤالكم المتعلق بقنوات الصرف الصحي المتبقية دون إنجاز بدائرة الطيبات ولاية تقرت، على مسافة 13 كلم، وعلى الرغم من أن هذا الملف ليس من صلاحيات قطاعنا، هذا السؤال ليس من صلاحيات قطاع وزارة البيئة والطاقات المتجددة لا محليا ولا مركزيا، إلا أنني سأقدم لكم بعض المعطيات التي بحوزة مصالحنا حول هذا الموضوع:

فمن خلال الزيارة الميدانية التي قامت بها مصالحنا الولائية يوم 24 مارس 2022، وكذا يوم 1 فيفري 2023 لوحظ ما يلي:

– تواجد، بالطبع، مسطح مائي بمحاذاة الطريق الوطني رقم 16، ما بين النقطتين الكيلومتريتين 616 و617.

– المسطح المائي يمتد جنوب الطريق الوطني رقم 16، باتجاه أحواض المعالجة الأولية للمياه المستعملة، المتواجدة في المكان المسمى حوض الطين والذي يبعد بحوالي 7 كلم عن قرية أم الزبد، بلدية المنقر، دائرة الطيبات، ولاية تقرت.

وعلى هذا الأساس، وفي إطار المهام المنوطة بها تقوم مصالحنا يوميا بالإبلاغ عن أي تلوث أو تسربات إلى المصالح المعنية التابعة لها، والتواصل مع الجهات المعنية قصد اتخاذ الإجراءات المناسبة على مستواها، حيث إن مصالحنا الولائية ولدى تواصلها مع المصالح الولائية لقطاع الموارد المائية، تحصلت على جملة من المعلومات تتمثل فيما يلي:

– أنه تم وضع حيز الخدمة الشطر الأول لمصب المياه المستعملة لدائرة الطيبات والتي تشمل بلديات: الطيبات، بن الناصر والمنقر، منذ 21 جانفي 2020.

– كما تمت المصادقة على دراسة تكملة الشطر الثاني لربط المصب بقناة واد ريغ، على مسافة 14200 متر طولي، مرورا بمنطقة ميه جبس ببلدية المنقر، وهذا في شهر أكتوبر 2020.

– كما أؤكد أنه، وهذا كله طبعا حسب المعلومات التي تحصلنا عليها من قطاع الموارد المائية، تم اقتراح تسجيل عملية لإنجاز الشطر المتبقي ضمن برنامج 2022 من طرف مديرية الموارد المائية، غير أنها لم تسجل ضمن برنامج قطاع الموارد المائية لقانون المالية لسنة 2023.

– وتم مرة أخرى إعادة اقتراح تسجيل العملية من طرف مديرية الموارد المائية ضمن برنامج 2023.

في الأخير، ولتفادي المخاطر التي يمكن أن تسببها مثل هذه المسطحات على الإنسان، والحيوان، النبات والمنشآت القاعدية – وهنا دور وزارة البيئة – ولتفادي ظاهرة صعود المياه، تواصل مصالحنا الاتصال والتنسيق والعمل الدائم والمستمر بالجهات المعنية قصد الإسراع في مشروع الربط بالمصب النهائي، وكل هذا يدخل ضمن التآزر الحكومي والتعاون الحكومي، رغم أن السؤال لايدخل ضمن اختصاص وزارة البيئة.

ولكن بفضل التعاون بين أعضاء الحكومة والتآزر، فنحن دائما في الخدمة والتعاون المستمر؛ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ الكلمة مرة أخرى للسيد عبد القادر جديع، إن كان له تعقيب.

السيد عبد القادر جديع: شكرا سيدي الرئيس.
شكرا للسيدة الوزيرة على الجواب.
السيدة الوزيرة،

بلى، فهذا السؤال يخص قطاعكم وليس العكس! واحات النخيل هناك كلها اندثرت، فيما يخص مياه الصرف الصحي، لا توجد وحدة لتصفية المياه، مياه الصرف الصحي، وصلت إلى بيوتنا، فلو حفرنا على عمق متر واحد سنجد مياه الصرف الصحي، لماذا هذا؟! أنحن هنا لقتل الناس؟!

فهذا يرجع إلى قطاع البيئة، ليرى الأمراض وكذا واحات النخيل التي اندثرت ومياه الصرف الصحي التي صعدت إلى بيوتنا، وقد سبق وطرحت السؤال على وزارة الموارد المائية السنة الماضية؛ والآن نحن نريد منكم التدخل، نحن لا نسمع سوى كلام وكلام وكلام... لكن لم نر منكم شيئا، عندنا أناس هم الآن مرضى، أصبحت لدينا الآن أمراض كنا

نسمع عنها في وادي سوف، هي الآن عندنا، هناك أمراض كثيرة، الواحات تمتد من مدخل تقرت إلى الطريق رقم 16، ولأصحح لك، سيدتي الوزيرة، هذه المياه تصب في «ميه جبس» وقد خرج عن «ميه جبس» وأحدث سواقي، من يدافع عن المواطن؟! نحن مواطنون نرفع انشغالات المواطنين، وما تعلق بالبيئة هو تابع لقطاعكم والصحة؛ وكذا واحات النخيل التي ستزول، إضافة إلى الأمراض التي تصيب الناس؛ نحن نتمنى تدخلا عاجلا وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر جديع؛ الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة: شكرا سيدي الرئيس، شكرا للسيد عضو مجلس الأمة.

أظن أنني جد فرحة، لما سمعتك تقول، بأن قطاعنا قطاع الصحة، قطاع البيئة، وهذا دليل على أهمية قطاع البيئة وأنه قطاع أفقي، رغم أن السؤال، أؤكد وأكرر، ليس من اختصاصنا، أولا يدخل ضمن اختصاص قطاع وزارة البيئة والطاقات المتجددة، لكن كن «مْهَنِي» سيدي النائب العام.. عفوا، السيد عضو، مجلس الأمة، أن انشغالك وصل، منذ أن أرسل إلينا السؤال ونحن نقوم بعمليات التنسيق والتآزر مع وزارة الموارد المائية، ونحن في خدمة المواطنين، وكل ما يتعلق بصحة وبيئة المواطنين، لكن نحن – كما قلنا ذلك في كل مرة – نؤكد على ذلك، نحن نتكل ونعتمد عليكم، أنتم ممثلي الشعب وكذلك الإعلام والمجتمع المدني، من أجل أن تعينونا وتساعدونا، لأن قطاع البيئة قطاع أفقي، يتعلق بحياة ومستقبل كل مواطن، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ نبقى دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد حمزة بوحفص.

السيد حمزة بوحفص: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين، وبعد؛

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيدة وزيرة البيئة المحترمة،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السيدان عضوا الحكومة المحترمان،

زميلاتي، زملائي الأعضاء المحترمون،

أسرة الإعلام،

أيها الحضور الكريم،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

إن البيئة بكل ما فيها من عناصر، هي أمانة الإنسان التي استودعها الله تعالى لديه، والمحافظة عليها تكسب عالمنا ووطننا صورة أجمل وأبهى وأنقى، ونحن جميعا من أجلها.

ونحن في ولاية عين صالح التي حباها الله بثروات باطنية وخيرات متنوعة، تفرض علينا أن نكثف الجهود من أجل الحفاظ على هذه البيئة، ونمنع كل ما يمس بنقائها وصفائها.

كما لا يفوتني في هذه المناسبة أن أترحم على أرواح من قضوا في الزلزال الذي ضرب سوريا وتركيا، كما أنوه بقرار السيد رئيس الجمهورية، النابع من سياسته الرشيدة وإنسانيته الفياضة، ولاعجب فهو دأب دولتنا الحبيبة وشعبها المتعاطف والمتضامن مع الشعوب في مثل هذه الظروف، بإرسال مساعدات إنسانية وفرق إنقاذ ومساعدة من رجال الحماية المدنية والهلال الأحمر الجزائري، فلهم منا تحية تقدير وإجلال وإكبار.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تولي الدولة أهمية بالغة لصحة الإنسان وعلى جميع الأصعدة، وقد تم سن قوانين تجرم المساس بصحة الإنسان والعبث بها، إلا أنه قد انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة خطيرة جدا وهي تجارة بيع النفايات البلاستيكية من براميل وغيرها، لاسيما تلك التي كانت تحتوي على مواد كيمائية وهي تشكل خطرا مباشرا على صحة الإنسان من دون رقابة.

فهل توجد متابعة من طرف الوزارة لطرق تخلص المؤسسات من أوعية هذه المواد؟

تقبلوا فائق التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حمزة بوحفص؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة.

السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة:

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكرك، سيدي، على اهتمامك بالقضايا البيئية وخاصة تلك المتعلقة بالنفايات البلاستيكية وتأثيرها على الإطار المعيشي للمواطن وكذلك على بيئته.

فبخصوص سؤالكم المتعلق بالنفايات البلاستيكية، وخصوصا تلك التي كانت تحتوي على مواد كيميائية – كما ذكر في السؤال – والتي تشكل خطرا على صحة الإنسان، فإنه يطيب لي أن أوافيكم بالمعلومات المتعلقة بهذا الموضوع، وتعتبر إجابة على سؤالكم.

تجدر الإشارة إلى أن التغليف بشكل عام مصمم ليكون عنصرا أساسيا في نظام توزيع المنتجات، وتتمثل مهمته الأساسية في حماية محتواها وضمان سلامتها مع مرور الوقت، إذ تظل الأكياس البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة، الأكثر استعمالا في نظامنا الاستهلاكي الحالي.

باعتبار أن تسيير النفايات يُعد أحد المشاكل التي أصبحت تؤرق مجتمعنا وكذا المجتمع الدولي، في الوقت الراهن، نظرا للكميات الهائلة المنتجة والمخزنة على مستوى الوحدات الصناعية بسبب نقص المرافق والمنشآت المختصة في معالجة هذه النفايات، وبالنظر لانتشار ظاهرة جمع النفايات بكل أنواعها وعدم وعي العديد بخصوص آثار ومخاطر الجمع العشوائي للنفايات، لاسيما ما تعلق بإعادة استعمالها، بحيث يعلم الجميع أن إزالة التلوث منها، وخاصة من العبوات والبراميل التي كانت تخزن المواد الكيميائية لا يقتصر على استعمال مواد التنظيف العادية وإنما يتطلب تقنيات أكثر نقاء، للحفاظ على صحة الإنسان والبيئة على السواء.

وفي هذا السياق، يتعين التمييز بين مفهومي الغسيل وإزالة التلوث، حيث إن عملية غسيل العبوات أو البراميل المستعملة تمر عبر عمليات الشطف والغسيل، التي تهدف إلى إزالة أي أثر مرئي بالعين المجردة للمواد الخطرة أو مخاليط كانت موجودة، أما عملية التطهير أو إزالة التلوث فترمي إلى التخلص من المواد الضارة أو السامة العالقة بالعبوات، عبر إجراء اختبارات للتأكد من فعالية القيام بعملية إزالة التلوث، عن طريق تحديد المستويات القصوى لتركيز الملوثات المتبقية في العبوات، من خلال تغلغلها في مصفوفة ما يسمى «البوليمر».

في الماضي القريب، تم إنشاء أو إنجاز مشاريع للتخلص من المواد البلاستيكية مع السلطات المحلية، بهدف جمع البلاستيك وحرقه، لكن، للأسف، ينتج عن هذا الحرق ثاني أكسيد الكربون، وهو غاز من غازات الاحتباس الحراري التي تساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري، ومازالت دائرتنا الوزارية تسعى جاهدة من أجل غرس وتعميم فكرة مشاريع الرسكلة، غير أن معظم الشركات المصنعة مازالت تنظر إلى أن هذه العملية ليست مربحة من الناحية الاقتصادية.

فبالعودة إلى النفايات البلاستيكية التي كانت تحتوي على مواد كيميائية والتي قد تشكل خطرا على صحة الإنسان وبيئته، فإن هذه النفايات تعتبر نفايات خاصة، خطرة، ويمنع جمعها ونقلها أو معالجتها إلا بترخيص مسبق وكل هذا طبقا لأحكام القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، كما أن القانون يمنع منعا باتا إعادة استعمالها وبيعها بنفس الطريقة التي يتعامل بها مع النفايات البلاستيكية العادية، نظرا لخطورتها على الصحة والمحيط.

فعملية استرجاع هذه النفايات الخطرة لا تتم إلا عن طريق مؤسسات معتمدة من طرف وزارة البيئة والطاقات المتجددة طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 09-19 المؤرخ في 20 جانفي سنة 2009، المتضمن تنظيم نشاط جمع النفايات الخاصة، وذلك من أجل نقلها إلى مؤسسات معالجة، حاصلة على رخصة استغلال في المجال طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06-198 المؤرخ 31 ماي سنة 2006.

عَلامَ ينص هذا المرسوم؟ هذا المرسوم يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة (Les établissements classés) لحماية البيئة وهذه المؤسسات المعتمدة مختصة في معالجة هذا النوع من النفايات، قامت ولازالت تقوم دائرتنا الوزارية، عن طريق مصالحنا بتوفير لكل الهيئات المحلية، يعني على المستوى المحلي، نوفر عناوين تواصل مع هذه المؤسسات، من أجل التواصل معها في حالة وجود هذا النوع من

النفايات الخطرة.

فقد أصدرت الوزارة المكلفة بالبيئة العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية لتنظيم تسيير هذا النوع من النفايات والتي تعتبر حسب المرسوم رقم 06-104 بمثابة نفايات خاصة خطرة – كما ذكرت – والتي تشير إلى أن مواد التغليف تحتوي على بقايا مواد خطرة أو ملوثة بمثل هذه المواد، كما نص القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، لاسيما أحكام المادة 9 منه على أنه «يحظر إعادة استعمال مغلفات المواد الكيمياوية لاحتواء مواد غذائية مباشرة»، ويشار إلى هذا الخطر إجباريا على مغلفات المواد الكيمياوية بعلامات واضحة تحذر من الأخطار المهددة لصحة الإنسان في حالة استعمال هذه المغلفات لتخزين مواد غذائية، وكذلك المادة 10 من نفس القانون التي تنص على أنه «يحظر استعمال المنتوجات المرسكلة التي يحتمل أن تشكل خطرا على الأشخاص، في صناعة المغلفات المخصصة لاحتواء مواد غذائية مباشرة أو صناعة الأشياء أو الحاجيات الخاصة بالأطفال».

وكذلك المادة 11: «يجب أن يتم تثمين النفايات و/أو إزالتها وفقا للشروط المطابقة للمعايير البيئية، لاسيما دون تعريض صحة الإنسان والحيوان للخطر ودون تشكيل أخطار على الموارد المائية والتربة والهواء وعلى الكائنات الحية الحيوانية والنباتية»، وعليه فإن الإطار القانوني يمنع أي استعمالات لهذه العبوات دون معالجة حقيقية وصحيحة لها، وأي استعمال مباشر دون معالجة يعد أمرا خطيرا، لاسيما إذا كان استعمالا بشريا أو حيوانيا.

وتجدر الإشارة أيضا أن وزارة البيئة والطاقات المتجددة قد أخضعت عملية جمع هذه العبوات للتنظيم، وذلك من أجل متابعة سيرورة هذه النفايات الخاصة الخطرة ومعالجتها وتسعى دائرتنا الوزارية جاهدة لتجنيد كل مصالحها المختصة إقليميا أو محليا، بالتنسيق مع مصالح المراقبة المؤهلة من أجل تكثيف وتشديد عمليات المراقبة على جامعي وناقلي هذه النفايات والتأكد من وجهتها واستيفائها للشروط الصحية والبيئية المعمول بها.

وفي الأخير، من المهم التأكيد على أن حماية البيئة هي اليوم – وأنا أشاطركم – مصدر قلق لكل مواطن جزائري وأن حماية البيئة هي اليوم مصدر قلق رئيسي يتقاسمه معظم المواطنين والمواطن، كعنصر في المجتمع لديه حقوق لكن لديه أيضا واجبات، إذ إن له الحق في المشاركة في تطوير قواعد المنفعة المشتركة كما أن عليه أيضا واجب وضرورة احترام نفس القواعد، وهذا المزيج من الحقوق، والواجبات ينطبق أيضا في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها، لأننا اليوم في عصر ينظر إلى البيئة بشكل متزايد على أنها إرث عالمي يجب حمايته، أي كشكل من أشكال الحقوق؛ حق الجميع في التمتع بإطار معيشي محمي وبيئة سليمة وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ الكلمة مرة أخرى للسيد حمزة بوحفص، إن كان له تعقيب.

السيد حمزة بوحفص: شكرا سيدي الرئيس.

تحية طيبة وعطرة، مرة أخرى.

السيدة الوزيرة المحترمة، مشكورة على ردها على سؤالنا واهتمامها بقضايا هذا القطاع الهام والحساس، الذي يمت بصلة مباشرة بحياة الإنسان وصحته، ونحن من هذا المنبر ندعمها ونشد على يديها.

السيدة الوزيرة،

ولاية عين صالح، نعم، ولاية فتية، لكن لها تاريخ وبصمة في مجال البيئة، وذلك من خلال الجمعيات المحلية الناشطة في هذا المجال وتدخلاتها الدائمة على أرض الواقع، ومن هذا المنطلق، ألتمس من سيادتكم دعم هذه الجمعيات ومرافقتها ماديا ومعنويا والعمل على تكوينها، فهي سند لكم، لاسيما من الجانب التحسيسي والتوعوي، وخلق فضاء يجمعهم للقيام بنشاطاتهم المحلية، والمتمثلة في دار البيئة التي تعتبر مرفقا هاما للقيام بعمليات التحسيس والتوعية المتكررة والدائمة، وياحبذا لو كان أحد إطارات المنطقة مشرفا عليها.

السيدة الوزيرة،

عين صالح تحتوي على مناطق رطبة وخضراء ساحرة وهي فضاء بيئي وسياحي بامتياز، لاسيما منطقتي الراقدة وتيهيلڤمين، لذا يجب الاعتناء بهما وهي دعوة ضمنية لسيادتكم من أجل تصنيفها ضمن المناطق المحمية لما تحتويه من مكونات و مقومات بيئية وإيكولوجية، كما يشرفني سيدتي الكريمة، أن أنوه بالدور الفعال الذي تقوم به مديرية البيئة بالولاية، لاسيما وأن الولاية فضاء مفتوح

للشركات الأجنبية من جهة، ومرفق بيئي إيكولوجي هام من جهة أخرى، ومن ثم ألتمس من سيادتكم تجهيز المديرية ماديا وبشريا من أجل القيام بالعمل المنوط بها وهو التوعية والرقابة.

نشكركم، السيدة الوزيرة، مرة أخرى، متمنيا لكم وللطاقم الحكومي كل التوفيق في مهامكم النبيلة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حمزة بوحفص؛ الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة: شكرا سيدي الرئيس، شكرا للسيد العضو.

إذن، أريد – كما يقال – أن أهنئك على ما تم ذكره، بأن المجتمع المدني هو شريكنا الدائم والحليف المستمر، لتطبيق استراتيجية وزارة البيئة، وأحسن دليل على ذلك هو إبرام – مؤخرا – اتفاقية مع المرصد الوطني للمجتمع المدني وكل هذا يأتي تجسيدا لتعهد السيد رئيس الجمهورية، رقم 33، لأنه كما ذكرت في السؤال الأول، نحن لوحدنا لا نستطيع، يلزمنا المجتمع المدني، وهذا ما نقوم به كل يوم في أرض الواقع، وأريد أن أعلمكم أيضا أن وزارة البيئة، قامت بفتح منصة رقمية يمكن الولوج إليها من طرف كل جمعية يتعلق نشاطها بحماية البيئة، ونحن نقول إن أبوابنا مفتوحة وإطاراتنا في الخدمة والعمل مستمر دائما، من أجل التوصل.. أو تكريس، أو العمليات التحسيسية، حتى نتوصل جميعا مع بعضنا إلى تكريس هذه الفكرة، بأن ثقافة المحافظة على البيئة يجب أن تكون في سلوكنا وفي أفعالنا اليومية، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ نبقى دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد عبد الناصر زناقي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الناصر زناقي: أولا، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

إن ولاية بني عباس من الولايات المعروفة بجمالها الطبيعي الخلاب وبنظافة محيطها منذ القدم، كما كانت تسمى بالواحة البيضاء، لكن معالجة النفايات بالطريقة الحالية غير المنظمة، أثّرت سلبا على البيئة بمدخل المدينة، التي شوهت المنطقة.

وفي هذا الباب، ما سبب عدم دخول مركز الردم التقني حيز الخدمة المنجز والمجهز منذ سنة 2019، والذي من شأنه أن يحل هذا الإشكال البيئي، أولا، وتوفير مناصب شغل لشباب المنطقة ثانيا؟

وعليه، نرجو من خلال تفضلكم بالرد على هذا السؤال، أن نجد ما يزيل هذا الغبن، ونحن على يقين من تفهمكم لهذا الأمر، دمتم في خدمة الوطن والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الناصر زناقي؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة، والمدة هي ست (6) دقائق.

السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة:

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم.

إذن، بداية، أتقدم لكم دائما بالشكر الجزيل على اهتمامكم الكبير بمجال البيئة وعلى مساهمتكم الإيجابية في الحفاظ عليها وتحقيق التنمية المستدامة، ملتزمين بالعمل المشترك من أجل التكفل الجدي والفعال بكل انشغالات المواطنين.

تتوفر ولاية بني عباس على مفرغة مراقبة تقع بالمخرج الغربي للبلدية على بعد 6 كلم من مقر الولاية، وليس بها، للأسف، مركز للردم التقني، هناك مفرغة مراقبة تم إنجازها من طرف مديرية البيئة لولاية بشار، على مساحة تقدر

بـ 57000م^2، تحتوي على مردم واحد بسعة 70000م^3، حيث تشرف على تسييرها المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني لولاية بشار، بموجب قرار إسناد تسيير واستغلال رقم 155 المؤرخ في 3 فيفري 2020.

أما بخصوص عدم دخولها حيز الخدمة منذ سنة 2019، فإن هذه المفرغة المراقبة، بعد إنجازها من طرف مصالحنا وتسليمها إلى مؤسسة تسيير مركز الردم التقني لبشار دخلت حيز الخدمة مباشرة، غير أنها شهدت بعض التذبذب في عملية الاستغلال، نتيجة سوء التحكم – ونقولها – سوء التحكم وسوء التسيير من طرف المؤسسة المسيّرة.

ومنذ استحداث مديرية البيئة في هذه الولاية الفتية في أكتوبر سنة 2021، قامت مصالحنا بصفة دورية بمعاينة ومراقبة عملية تسيير النفايات على مستوى المفرغة التي تستقبل حاليا ما يعادل 11 طنا من النفايات يوميا، كما يتم كذلك الاستماع إلى انشغالات عمالها الذين يعانون في كل مرة من تأخر دفع أجورهم نتيجة عدم تحصيل المؤسسة لديونها، ونقص الموارد البشرية المؤهلة لتسييرها، بالإضافة إلى نقص في عدد العمال الذين يسهرون على الحراسة والتشغيل، إضافة إلى نقائص أخرى تتعلق بالجانب التقني خصوصا عدم انتظام عملية رصّ النفايات نتيجة الأعطال التي تصيب الجرار ذا السلاسل في كل مرة.

وعلى ضوء هذه الوضعية، تم عقد عدة اجتماعات تنسيقية مع مدير المؤسسة المسيّرة، تحت إشراف الأمين العام للولاية، رئيس الدائرة ورئيس البلدية، والتي من خلالها تم تقديم تعليمات وتوجيهات لمدير المؤسسة من أجل العمل على رفع النقائص المسجلة، بالإضافة إلى توجيه عدة مراسلات له من طرفنا ومن طرف السيد الوالي وهذا بناء على التقارير السلبية لتسيير النفايات المعدة من طرف مصالحنا، ولن أذكر المراسلات الممتدة من شهر فيفري إلى شهر ديسمبر 2020.

للإشارة، فإن هذه المجهودات – هذه هي النتيجة – أثمرت بإبرام اتفاقية بين المؤسسة العمومية لمركز الردم التقني وبلدية بني عباس لسنة 2022، مع تخصيص غلاف مالي لأول مرة لمعالجة النفايات في ميزانية البلدية والمصادق عليه من طرف المصالح المعنية، في انتظار استكمال الإجراءات الإدارية لتسديد المبالغ المستحقة للمؤسسة العمومية.

وجدير بالذكر أن مصالحنا، ومن خلال المعاينات الميدانية، قامت بإحصاء شامل للمفرغات العشوائية المتواجدة بالولاية، حيث تم تسجيل وجود مفرغة عشوائية مستغلة منذ سنوات تتربع على مساحة 100.000م^2، تقع بمحاذاة المفرغة المراقبة التي ذكرناها، حيث تم اقتراح تسجيل عملية للقضاء عليها في إطار البرنامج القطاعي (PSD)، كما أن مصالحنا قامت بعدة حملات تحسيسية حول نظافة المدن والتي لاتزال متواصلة، بالإضافة إلى حملات التنظيف، بمشاركة فعاليات المجتمع المدني، من أجل القضاء على النقاط السوداء، بالتنسيق – بالطبع – مع رؤساء الدوائر والبلديات، حيث تم القيام بـ 159 حملة تنظيف، تم من خلالها القضاء على 126 نقطة تفريغ عشوائي ورفع حوالي 16668 طنا خلال سنة 2022.

كما أن العمل الذي تقوم به مصالحنا، من خلال التقارير المنجزة حول تسيير النفايات على مستوى الولاية، وسعيها من أجل تحسين الوضعية، تكلل بالموافقة على الاقتراحات المقدمة من طرف مديرية البيئة – من المفروض أن تفرحك وسكان بني عباس – لتسجيل 3 عمليات في إطار برامج التنمية المحلية، منها عمليتان تتعلقان بدراسة لإنجاز وتجهيز مفرغتين مراقبتين على مستوى كل من بلديتي الواتة وأولاد خضير، وهما حاليا قيد الإنجاز، بالإضافة إلى عملية لإنجاز المخطط التوجيهي لتسيير النفايات المنزلية لبلدية بني عباس، حيث تم إسناد المشروع للوكالة الوطنية للنفايات (AND) وهي مؤسسة تحت وصايتنا، والتي سوف تنطلق في الأيام القادمة في إنجاز هذا المخطط، وكذا المرافقة التقنية لكل من بلديتي تبلبالة الحدودية وكرزاز، من خلال دراسة الملفين التنفيذيين الخاصين بإنجاز وتجهيز مفرغتين مراقبتين.

السيد العضو،

تلكم، هي مجموع المعطيات والمعلومات حول سؤالكم، شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم، ثانمرث.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ الكلمة مرة أخرى للسيد عبد الناصر زناقي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الناصر زناقي: شكرا سيدي الرئيس المحترم.

شكرا للسيدة الوزيرة المحترمة على الإجابة، المشكل

– السيدة الوزيرة – ينحصر في طريقة المعالجة، المتمثل في الحرق اليومي بمدخل المدينة، والذي ينتج عنه روائح ودخان، كما يشكل في بعض الأحيان خطرا حتى على مستعملي الطريق، والحل هو الاستعمال الفعلي للمفرغة ووضع مسيّر لهذه المنشأة المجهزة والمنتهية، والمساهمة كذلك في خلق مناصب شغل لأبناء المنطقة، حتى نعطي الوجه الحقيقي لمدينة بني عباس، كما كانت في السابق، والذي كذلك يدخل في تحسين الإطار المعيشي للمواطن.

شكرا للسيدة الوزيرة، على سعة صدركم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الناصر زناقي؛ الكلمة للسيدة الوزيرة، إن كان لها رد على التعقيب.

السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة: شكرا سيدي الرئيس.

إذن، كما ذكرت أن مشكل المسيّر قد تم حله وترتبت نتائج عن الاجتماعات وتم اتخاذ قرارات، لكن السيد العضو، لقد فتحت لي قوسا كي أتكلم عن عملية الحرق هذه، أنا أتفق معكم تماما حول هذه العملية، فكما ذكرت، أنه قبل سنوات كانت استراتيجية وزارة البيئة هو التوجه إلى طريقة الردم، وبالتالي حرق النفايات، لكن الآن استراتيجية وزارة البيئة – بالطبع ليس اليوم فقط – وقد كانت مسجلة، ونحن الآن نقوم بتكملة هذه الاستراتيجية، لكن بطريقة أخرى، وهي التوجه نحو طريقة أخرى لمعالجة النفايات، وهي طريقة الرسكلة، حيث إن كل النفايات يجب علينا تثمينها، حتى ندخل في الاقتصاد الدائري ونبتعد عن عملية الحرق التي تنتج عنها روائح كريهة، والمواطن من حقه أن يرفض إقامة مفرغة عشوائية أمامه، لأن الطريقة التي كانت تستعمل، هي طريقة الحرق أو طريقة أخرى ونحن الآن نرافع من أجل الاتجاه نحو عملية أخرى لتسيير النفايات، ألا وهي التوجه نحو عملية الرسكلة وتثمين النفايات، لأن النفاية اليوم لم تصبح نفاية وإنما ثروة، وهذا هو التوجه، إذن نؤكد دائما على هذا التوجه وهو تثمين النفايات، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ لقد وصلت رسالتك، السيدة الوزيرة، ننتقل الآن إلى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والكلمة للسيد محمد سالمي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد سالمي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرّفني أن أتقدم إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بالسؤال التالي نصه:

يعاني كثير من الطلبة الذين هم على وشك التخرج من صعوبات جمة، لاسيما فيما يتعلق بإجراء تربصات نهاية المرحلة لدى المؤسسات، وذلك بعد استكمال مرحلة النظري، حيث يجدون صعوبة في استكمال الجانب التطبيقي وتحرير مذكرات التخرج، بسبب غياب المؤسسات المستقبلة لهم، نتيجة عدم وجود تنسيق بين هذه المؤسسات والجامعات والمعاهد.

إن هذه الوضعية مست تقريبا كل المستويات والتخصصات العلمية والتقنية والاقتصادية والإنسانية دون استثناء، غلق الأبواب في وجه الطلبة، سواء كان الأمر له علاقة بالتطبيق أثناء التخرج، وكذا التربصات التطبيقية خلال سنوات الدراسة.

تعامل المؤسسات الاقتصادية والتجارية والإدارية، سواء كان ذلك في القطاع العام أو القطاع الخاص نفس نمط التعامل وهو غالبا رفض استقبال الطلبة، ورحلة الطالب والسعي والبحث عن علاقات ومعارف لإجراء تربصات تطبيقية غالبا ما تبؤ بالفشل نظرا لضعف خبرة الطالب في تجربة الحياة ونسج العلاقات والمعرفة.

فالكم الهائل من المتخرجين من الجامعة ووجود صعوبات في الانسجام مع سوق العمل؛ بسبب نقص الخبرة لعدم إعطاء حقه في التربص والتطبيق في سوق العمل أثناء الدراسة.

معالي الوزير،

ماهي التدابير المتخذة لتذليل هذه العقبات وتمكين الطلبة من تأدية تربصهم في أحسن الظروف؟

وهل يوجد تنسيق بين قطاعكم وهذه المؤسسات؟ وشكرا على كرم الإصغاء، معالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد سالمي؛ الكلمة الآن للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس، المجاهد صالح ڤوجيل.

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أعضاء الحكومة،

كل الحضور.

بالنسبة للإجابة عن سؤال السيد محمد سالمي، والذي أشكره على اهتمامه بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

بالنسبة للتربصات فهي تلعب دورا هاما ورئيسيا في تكوين الطلبة وفي الإصلاحات التي مر عبرها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، سواء في إصلاح سنة 1971 أو إصلاح نظام التعليم العالي الذي أجري في 2004، بحيث إن التربصات في الوسط المهني، فيما يخص إصلاح 2004، نجد أن بعض مسارات التكوين تلعب التربصات فيها حوالي 30٪ من الأرصدة التي على الطالب أن يكتسبها خلال مساره التكويني، فللتذكير فقط، الرصيد هو حجم ساعي يقوم به الطالب في مساره التعليمي وكتلة من المعارف التي يجب أن يكتسبها خلال مشواره التكويني.

إذن، في هاته المسارات، على سبيل التذكير والمثال، يخضع الطالب إلى 3 أنواع من التربصات: تربص الاستيعاب، تربص الإدماج وتربص نهاية التكوين، بطبيعة الحال، النسيج الصناعي والاجتماعي لا يكفي لاستيعاب كل هذه الموجات من الطلبة المتخرجين، خاصة الذين يحضرون لشهادتهم النهائية، لكن نحن سعينا إلى معالجة هذه القضايا بأربعة سبل:

الأول هو تقوية العلاقة بين المؤسسة الجامعية والمؤسسات الاقتصادية، وهذا، بطبيعة الحال، مسار لايمكن تحقيقه هكذا في بضعة أسابيع وإنما هو مسار تفاوضي بين كل مؤسسة جامعية والمؤسسات الاقتصادية، فكل مؤسسة جامعية لها الاستقلالية الأكاديمية والعلمية حتى تقوم بتفعيل العلاقة مع المؤسسات الاقتصادية.

ثانيا وهو أننا أنجزنا منصة رقمية وحيدة، سنعطي إشارة انطلاقها في الأسبوع القادم، وهي عبارة عن دفتر التوافق بين التكوين والتشغيل؛ وهنا يمكن للطالب الولوج ومعرفة كل المؤسسات الاقتصادية أين ترسو الجامعة، وبالتالي اتخاذ كل الإجراءات والعلاقات التي تمكنه من الدخول وإجراء تربصات في المؤسسات الاقتصادية.

كذلك من بين الإجراءات العصرية الحديثة هو إنشاء (91) حاضنة أعمال على مستوى المؤسسات الجامعية، وهذا يمكّن الطالب من التكوين في مجال إنشاء مؤسسته الناشئة ومؤسسته المصغرة، وبالتالي إعداد ما نسميه بمخططه التجاري وتكوين مؤسسته والتكوين الذاتي في مجال المقاولاتية.

إذن، هذه من بين الإجراءات، دون أن ننسى التذكير بأن النصوص التنظيمية موجودة في هذا المجال، وعلى سبيل المثال، النص الذي يخص تنظيم التربصات في الوسط المهني والذي هو عبارة عن مرسوم تنفيذي رقم 13 – 306، والقرار الوزاري رقم 19 المؤرخ في 21 جانفي 2015، بطبيعة الحال، هذا يحتاج إلى معالجة مستمرة، إلى تقوية العلاقة مع الوسط المهني والاجتماعي، وهذا ما تقوم به من أجل أن يكون لكل طالب، خلال مساره التكويني مجال لأن يتعرف على واقع المؤسسة الاقتصادية، وهنا على كل مؤسسة جامعية أن تقترب من المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية وتؤطر انشغالاتها وتعيش واقعها، وبالتالي يتمكن المتعلم من الولوج إلى هاته المؤسسات الاقتصادية، وبالتالي تحسين نوعية تكوينه العالي، وشكرا جزيلا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة، مرة أخرى، الآن للسيد محمد سالمي، إن كان له تعقيب.

السيد محمد سالمي: شكرا سيدي الرئيس.

أشكركم، السيد الوزير الفاضل، على ردكم على السؤال وأهنئكم على المجهودات الجبارة التي تبذلونها من أجل النهوض بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي، تنفيذا لتعهدات السيد رئيس الجمهورية، والقاضية بالتكفل الجاد بالجامعة، وهنا أثمّن عاليا قراراتكم الأخيرة، بتقييم وإعادة النظر في تسيير

نمط التعليم الجامعي وكذا إصلاح نظام الخدمات الجامعية، وأشكركم معالي الوزير، وأتمنى لكم التوفيق، وفقكم الله معالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد سالمي؛ نبقى في نفس القطاع، والكلمة للسيد مراد لكحل، فليتفضل مشكورا.

السيد مراد لكحل: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السادة الوزراء الأكارم،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية، نترحم على أرواح إخواننا الذين قضوا في زلزال هذا الأسبوع، بالجمهورية التركية والجمهورية السورية، ولا نقول إلا ما يرضي ربنا: «إنا لله وإنا إليه راجعون».

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

إن مهمة البحث من المهام الأصلية المرتبطة بالأستاذ الجامعي، فهو ينعت «بالأستاذ الباحث» لأن البحث العلمي جزء لا يتجزأ من شخصيته، ومن ثم فإنه العنصر الأهم في تقييمه ومكافأته، وعليه وإنصافا له وتحقيقا للعدالة في التقييم لابد من تثمين الأعمال والبحوث وتقديمها على باقي المعايير، الأمر الذي يضفي روح التنافسية والإنتاج بين الباحثين، ويحفزهم على البذل والعطاء، ويكرس مبدأ «الترقية والتوظيف استحقاق وليس مجاملة».

وإذا جئنا نتحدث عن معيار الكفاءة والإنتاج العلمي في قطاعكم المحترم ومدى فعاليته وموضوعيته، فلابد أن نسلط الضوء على نقطتين مهمتين:

الأولى: الترقية العلمية إلى رتبة أستاذ التعليم العالي والتي هي أعلى رتبة تمنحها الجامعة، والنقطة الثانية: التوظيف والانتقاء لشغل منصب أستاذ جامعي.

والناظر في كيفية الانتقاء وشبكة التنقيط يلاحظ تلك المحدودية في تقييم وتنقيط البحوث الأكاديمية المنجزة، فبالنسبة للترقية نجد تسقيف الأعمال واشتراط حد أقصى لها، وعدم تنقيط ما زاد عن الحد الأقصى، والذي يعتبر عائقا ومحبطا في الوقت نفسه، يساوي بين المجدّ المتألق في مجاله والذي يكتفي بما هو مطلوب منه إداريا، فتكاد تصبح الترقية مجرد تسوية وضعية يتحصل عليها الجميع.

والشيء نفسه بالنسبة لمعايير التوظيف في رتبة أستاذ مساعد «ب»، وكيفية الانتقاء وشبكة التنقيط للالتحاق ببعض الرتب المنتمية لأسلاك الأساتذة الباحثين التي أشار إليها القرار الصادر في 14 ماي 2022، إذ نلاحظ أيضا تلك المحدودية في تقييم الأعمال والبحوث المنجزة، مع منح علامة 6.5 للمقابلة الشفوية مع اللجنة المختصة، الأمر الذي قضى على الفروق في البحوث والمنجزات العلمية والتي تشهد تسقيفا، كما أسلفنا.

وعليه، من وجهة نظرنا لابد من إعادة النظر في معايير التنقيط والتقييم، ومنح الأولوية حسب الإنتاج العلمي، وترك المجال مفتوحا للمنافسة في هذا الجانب، ذلك أن تسقيفه دفع إلى المحدودية في الإنتاج، واكتفاء الباحث بما هو مطلوب منه، هذا بدوره نعتبره سببا في تأخر البحث العلمي وعدم تصنيف الجامعات الجزائرية.

هذا مع دعوتنا إلى ضرورة فتح باب التنافس أمام الجميع من قبيل تكافؤ الفرص، وعدم حرمان المشتغلين بالقطاعات الأخرى من المشاركة في مسابقة الالتحاق برتبة أستاذ مساعد.

السؤال المطروح: ما مدى موضوعية معايير الترقية إلى رتبة أستاذ وكذا التوظيف في رتبة أستاذ مساعد؟ وهل ستعيدون البت والنظر فيها؟

وفي الختام، تقبلوا مني، سيدي الوزير المحترم، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مراد لكحل؛ الكلمة الآن للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة الحضور.

بالنسبة إلى شبكة تقييم الانتقال إلى مصف الأستاذية، السيد مراد لكحل والذي أشكرك كذلك على اهتمامك بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فهنا هاته الشبكة لها شروط أولية والتي تمكن أي مترشح شارك أو نشط في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، لمدة خمس سنوات وله رتبة أستاذ محاضر قسم «أ» أن يشارك في هذه المنافسة، وبالتالي هذه الشبكة التقييمية هي من صلاحيات الأساتذة في شكل اللجنة الجامعية الوطنية، التي تضع معايير هذه الشبكة، وبالتالي، لكل من استوفى الشروط ويريد أن يشارك فله ذلك.

بالنسبة إلى معايير هذه الشبكة، بطبيعة الحال، تختلف بين ميادين تكوين أو ميادين نشاط الأستاذ، للتذكير، فمهنة الأستاذ هي مهنة ذات مهمتين أساسيتين، هما التعليم والبحث العلمي، وبالتالي نجد أن الشبكة التقييمية تعطي للنشاط التكويني أو التعليمي وللنشاط البحثي، كل فيما يخصه تقييما مختلفا عن الآخر.

هل نحن بصدد إعادة هذه الشبكة؟ بطبيعة الحال، فتحنا نقاشا على شكل (Brainstorming) وشارك في هذا النقاش كل فواعل الجامعة، وبالتالي سنقدمه قريبا للجنة الجامعية الوطنية لإبداء الرأي وإذا اقتضى الأمر ذلك إعادة هيكلة هذه الشبكة، فلم لا؟ والهدف هو مرئية أكبر للجامعة الجزائرية، وكذلك المشاركة في هذه المرحلة الحساسة في إطار الجزائر الجديدة وفي إطار الالتزام (41) للسيد رئيس الجمهورية، الذي يجعل من الجامعة، ذلك الركب الكبير الذي يقود التنمية المحلية والتنمية الوطنية ويعطي للجامعة الجزائرية تلك السمعة على المستوى الدولي، فعلى سبيل المثال سأعطي لك مثالا في مجال تقدم عدد الأساتذة إلى مصف الأستاذية، فمن بين 934 مرتبا في اللجنة الأخيرة، نجد أنه تقدم إلى مصف الأستاذية 802 أستاذا، وهي نتيجة إيجابية جدا، حيث إنه من بين حوالي 64000 أستاذ باحث بالجامعات الجزائرية المختلفة، حوالي 48٪ لهم مصف الأستاذية.

إذن، مستقبلا سنعطي أهمية في تقييم الأساتذة في مجال التكوين والبحث العلمي إلى مرئية الجامعة على المستوى الوطني والدولي، وكذلك مشاركة كل أستاذ في هذه النهضة والوثبة الاقتصادية والاجتماعية.

بالنسبة للشطر الثاني من سؤالكم والذي يخص توظيف الأساتذة المساعدين قسم «ب»، بطبيعة الحال هناك شروط من بينها شهادة الماجستير أو الدكتوراه، فيما يخص المقابلة التي تقيم بـ 6.5 سنخضع هذا التقييم إلى (Brainstorming) كذلك وسنعمل في الاتجاه الصحيح في الدورة القادمة، إن شاء الله، طبقا دائما لما تقضيه المرحلة وهي جعل الجامعة الجزائرية تلك القاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وشكرا جزيلا لكم، السيد مراد لكحل.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد مراد لكحل.

السيد مراد لكحل: شكرا سيدي الوزير المحترم، على هذا التوضيح وهذا الرد طبعا، على أننا نشدد مرة أخرى على فتح باب التنافس وإعادة النظر – خاصة – في توظيف الأساتذة، لأن علامة 6.5 فتحت بابا كبيرا جدا، طبعا لا نحمّلك مسؤولية هاته المعايير التي كانت منذ سنوات، ولكنها فتحت بابا واسعا للمحسوبية ومنح العلامة حسب الأهواء والاتجاهات.

شكرا مجددا، سيدي الوزير المحترم، وبارك الله فيكم على كل ما تقومون به في قطاعكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مراد لكحل؛ السيد الوزير هل لديك رد؟

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: بارك الله فيك يا أستاذ، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ ننتقل الآن إلى قطاع النقل، والكلمة للسيد عبد القادر علي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر علي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السادة أعضاء الحكومة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنه تبعا لشكوى العديد من ركاب الطائرات المخصصة للنقل الجوي، بين الجزائر وولاية أدرار، خاصة الطائرات التي سعتها 60 راكبا، والتي تستغرق مدة الرحلة من ولاية أدرار إلى الجزائر العاصمة ساعتين وخمسين دقيقة، فضلا عن ذلك، فإن توقيت الرحلات المتأخرة ليلا، من شأنه التسبب في أضرار كبيرة للمسافرين، نظرا للتوقيت المتأخر، فمدة الرحلة من ولاية أدرار إلى الجزائر العاصمة تستغرق في الكثير من الأحيان حتى 6 ساعات.

والسؤال هنا:

– هل هناك إمكانية، سيدي الوزير، لتغيير توقيت الرحلات؟

كذلك نلاحظ أن الرحلات من الجزائر إلى أدرار أو العكس، من أدرار إلى الجزائر يوميا تكون المقاعد مكتملة! وكذلك نلاحظ دائما أعطالا في الطائرات، على سبيل الذكر، بالأمس تأجلت الرحلة إلى اليوم بسبب العطل، كذلك الطائرات ذات الحجم الصغير، حقيقة، سيدي الوزير، هي ليست لأبناء الجنوب، وهي مخصصة لـ 60 راكبا، لكن تحمل 40 راكبا فقط، وهذا بسبب الحرارة! وبما أن هناك طائرات كبيرة ذات حجم أكبر، فنحن نتمنى أن تكون الرحلات المتجهة نحو الجنوب على متن هاته الطائرات الكبيرة وليس على متن الصغيرة، فالطلب يوميا على الرحلات وهي غير موجودة، على سبيل المثال اليوم لو تريد أن تحجز فلن تجد رحلة! يعني الطلب موجود على شركة الخطوط الجوية ولكن الرحلات غير موجودة، وشكرا سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر علي؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير النقل: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيدتان والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الشكر موصول لعضو مجلس الأمة المحترم، السيد عبد القادر علي، على طرحه لسؤال شفوي يتعلق بالحركة الجوية على مستوى مطار أدرار وعن إمكانية تعديل مواقيت الرحلات الليلية وتخصيص طائرة من الحجم الكبير لذلك، وعليه يشرّفني موافاتكم بعناصر الإجابة التالية:

قبل الإجابة على سؤالكم، أذكركم ببرنامج الرحلات الجوية على مستوى مطار أدرار من طرف شركة الخطوط الجوية الجزائرية، وهي على النحو التالي:

– الجزائر – أدرار – الجزائر، 12 رحلة في الأسبوع.

– الجزائر – حاسي مسعود – أدرار، رحلة واحدة (1) في الأسبوع.

– غرداية – أدرار – غرداية، رحلة واحدة (1) في الأسبوع.

– أدرار – برج باجي مختار – أدرار، خمس (5) رحلات في الأسبوع.

– أدرار – برج باجي مختار – تمنراست – برج باجي مختار – أدرار، رحلتان (2) في الأسبوع.

– قسنطينة – أدرار – قسنطينة، رحلتان (2) في الأسبوع.

– ورقلة – أدرار – ورقلة، رحلة واحدة (1) في الأسبوع.

– وهران – أدرار – وهران أربع (4) رحلات في الأسبوع.

– أدرار – تمنراست – عين صالح، رحلتان (2) في الأسبوع.

إذن، الاستنتاج واضح.

أما فيما يخص الرد على انشغالكم المتعلق بتعديل مواقيت بعض الرحلات الليلية وتخصيص طائرات من الحجم الكبير ما بين مطار أدرار ومطار هواري بومدين بالعاصمة، فإن شركة الخطوط الجوية الجزائرية تستغل اثنتي عشرة (12) رحلة جوية في فترات مختلفة من الأسبوع، تربط مطار أدرار بمطار هواري بومدين بالعاصمة، منها أربع رحلات في فترات ليلية وبطائرات من الحجم الكبير، أما الثماني (08) رحلات المتبقية فهي في فترات نهارية مختلفة من أيام الأسبوع، حيث يتم تحديد مواقيت الرحلات والطائرات المخصصة لها وفق البرنامج العام للرحلات الجوية الدولية والداخلية المحدد مسبقا.

فيما يخص طلبكم تخصيص طائرات إضافية من الحجم الكبير، لاستغلال الرحلات الجوية من مطار الجزائر

إلى مطار أدرار، فإن هذه العملية تخضع لعدة عوامل من بينها وفرة الطائرات وتكاليف الاستغلال وكذا المردودية الاقتصادية لهذه الرحلات، مع العلم أن شركة الخطوط الجوية الجزائرية تستغل أربع (04) طائرات من الحجم الكبير في هذه الرحلات وإمكانيات شركة الخطوط الجوية الجزائرية – للأسف – لا تسمح باستغلال طائرات من الحجم الكبير لكل الرحلات، عبر مختلف ولايات الوطن كما أن طائرة (ATR) مطابقة ومكيفة لشبكة الرحلات الداخلية.

شكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد عبد القادر علي.

السيد عبد القادر علي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الوزير،

اليوم، الخميس، كل الطائرات محجوزة، بمعنى أنني كعضو أريد التنقل إلى ولاية أدرار، اليوم أجد الطائرة محجوزة، وفي كل مرة نضطر إلى التوجه للقوائم الاحتياطية، حتى يكون بمقدورنا التنقل، سيدي الوزير.

كذلك، السيد الوزير، عندما تعدد لي الطائرات المتوجهة إلى أدرار، طائرات صغيرة تحمل 40 «رقبة» يعني 40 شخصا، لنحتسب كأنها طائرة متوجهة..! حبذا لو تخصص طائرات كبيرة لتحمل أكثر من 100 أو 200 راكب، وهنا يمكن احتسابها كرحلة متوجهة إلى أدرار، والحقيقة، حتى في الطائرات الصغيرة، سيدي الوزير، تجد قائد الطائرة يشتكي من الحرارة، وأنه لا يستطيع حمل الكثير من الأشخاص، أحمل فقط 40 «رقبة»، 40 «رقبة»؟! ماذا؟! ونحن يوميا عندنا عمال في الشركات، عندنا سياح، في إطار تشجيع السياحة في الجنوب، لكن، في الأخير، لا نجد طائرات! نحن نتمنى، الطائرات ذات الحجم الكبير، التي تخصص لبعض الولايات القريبة، أن تتوجه إلى الجنوب؟! فهناك طلب وهناك حجوزات، لكن الطائرات غير موجودة! يوميا، أين تصل إلى حد ثلاثة أو أربعة أيام من أجل حجز مقعد ولا تجده!! يعني قبل ثلاثة أيام من الرحلة تذهب من أجل أن تحجز لكن تجد كل الأماكن محجوزة!! لذلك نحن نتمنى ألا يحتسب علينا عدد الرحلات، بل يحتسب علينا حجم الطائرات التي ترسل إلى الجنوب، وشكرا سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر علي؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير النقل: شكرا.

على أي حال، أنا أشاطرك في هذا السؤال، الذي يطرح من طرف الكثير من المواطنين والمنتخبين... إلخ.

حقيقة، توجد وضعية وهي وضعية الخطوط الجوية الجزائرية، وشخّصنا الوضع، والسيد رئيس الجمهورية، أعطى تعليمات في هذا السياق على ضرورة إعادة هيكلة الخطوط الجوية الجزائرية ونحن حضّرنا هاته الهيكلة وسيتم إن شاء الله، تقديمها إلى الحكومة.

كما أن السيد رئيس الجمهورية، أسدى تعليمة أخرى، ألا وهي إعادة النظر في الاستراتيجية العامة للنقل الجوي، ونحن حضّرنا هاته الاستراتيجية بالتنسيق مع مختلف الفاعلين، والمختصين، وسوف تقدم إن شاء الله إلى الحكومة.

اليوم وقد قلتها عدة مرات، أسطولنا يتكون من 56 طائرة، 11 طائرة منها هي حاليا في الصيانة، وفرع الصيانة كانت فيه مشاكل ومشاكل كبيرة، مثل عدم وجود ميكانيكيين، تقريبا عددهم قليل جدا، والمسؤول الذي كان يشرف على هذا الفرع لم يكن – بكل صراحة – في المستوى، انعدام تام لقطع الغيار، 11 طائرة، اتخذنا إجراءات استعجالية لهذا الفرع، تعيين مسؤول جديد، وقد أعطيناه الضوء الأخضر، بحكم أنه مختص.

إقتناء قطع الغيار، وقد بدأت بالدخول، بحثنا كذلك عن الميكانيكيين للخطوط الجوية الذين أحيلوا على التقاعد، وأعدنا تشغيل 20 منهم، مؤخرا كذلك، تحصلت من مختلف الهيئات بعض الهيئات قائمة لثلاثين ميكانيكيا، نحن إن شاء الله، بصدد توظيفهم، وهذه هي حقيقة الوضع، عندنا 36 مطارا، واجب علينا كذلك، أن ننفذ تعليمة السيد رئيس الجمهورية بضرورة استغلال كل المطارات، وسنتعاون إن شاء الله، في هذا السياق، وإن شاء الله في شهر مارس، سيتم إصلاح 11 طائرة هاته، وهذا التزام الخطوط الجوية الجزائرية، وسنحاول إن شاء الله، أن نراجع لنعدل قليلا في أمورنا، في انتظار اقتناء 15 طائرة، والمفاوضات

تجري مع (AIRBUS) و(BOEING)، التي انطلقت منذ أيام ولازالت جارية إلى اليوم وإن شاء الله، ستكون نتائج المفاوضات إيجابية.

هذا هو مضمون ردي، وتوجد إن شاء الله أمور أخرى، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ آخر متدخل، السيد محمد روماني، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد روماني: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،

سيدي وزير النقل، والطاقم الحكومي المرافق، ولو أنهم غادروا لالتزامات،

أخواتي، إخواني الأعضاء،

الطاقم الصحفي،

أحييكم بتحية الإسلام، وتحية الإسلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

نظرا لطبيعة منطقة ولاية تيميمون السياحية والفلاحية والطاقوية والقرارات التي باشرها السيد رئيس الجمهورية، من أجل تشجيع الاستثمار بأنواعه ودعمه في المنطقة، ولعل آخرها تخفيف إجراءات الحصول على التأشيرة بالنسبة للسائحين الأجانب الراغبين في زيارة الصحراء في جنوب البلاد، إلا أن النقل الجوي يعد عائقا كبيرا لهاته القرارات، وذلك من حيث توفيره ونوعيته والخدمات المقدمة، سيدي الوزير.

وسؤالي هنا، ما هي الخطة الاستراتيجية التي تنوون القيام بها من أجل المساهمة في دعم الاستثمار بأنواعه والسياحي، خاصة، في مناطق الجنوب عامة وولاية تيميمون خاصة، لاسيما ما يتعلق بالنقل الجوي؟

وفي الأخير، تقبلوا مني، السيد الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد روماني؛ الكلمة للسيد وزير النقل.

السيد وزير النقل: شكرا للسيد الرئيس.

تقريبا لقد أجبت عن سؤالكم.

أشكركم عضو مجلس الأمة المحترم، السيد محمد روماني، على اهتمامكم بقطاع النقل وذلك من خلال طرح سؤال شفوي، يتمحور حول الاستراتيجية التي ستنتهجها دائرتنا الوزارية في مجال النقل الجوي، لتشجيع الاستثمار في جنوبنا الكبير عامة وولاية تيميمون خاصة. وفي هذا الصدد يشرفني أن أوافيكم بما يأتي:

أولا، أوجه عنايتكم إلى أن استراتيجية قطاعنا الوزاري المنتهجة في هذا الخصوص هي العمل على تجسيد برنامج السيد رئيس الجمهورية، حيث تسهر كل مصالحي على تنفيذ توجيهاته الرامية إلى ضرورة تسريع فتح الاستثمار في مجال النقل الجوي والبحري، وتشجيع السياحة الصحراوية، حيث باشرت دائرتنا الوزارية باتخاذ إجراءات عملية لتجسيد هاته الملفات على النحو التالي وباختصار:

– تدعيم الأسطول الجوي الجزائري وكنت تكلمت عن هذا الموضوع.

– تنشيط الملاحة الجوية، في مختلف مطارات الوطن، باعتبارها هياكل استراتيجية قادرة على بعث حركة الطيران (36 مطارا على المستوى الوطني منها 20 مطارا دوليا).

– العودة إلى معدل الرحلات للخطوط الجوية الجزائرية لما قبل وباء كوفيد 19، مع تكثيف رحلات العمرة والرحلات الجوية ذات الطابع السياحي.

– فتح خط سياحي مباشر بين ولاية جانت – باريس بمعدل رحلة واحدة في الأسبوع ومصالح الشركة تدرس إمكانية إضافة رحلات أخرى على هذا الخط، بالتنسيق مع وزارة السياحة.

– تعزيز شبكة الخطوط الجوية الجزائرية نحو البلدان الإفريقية وبلدان أخرى.

– رفع مستوى الخدمات في المطارات ومنها مطارات جنوبنا الكبير.

– إنجاز 5 أبراج مراقبة على مستوى مطارات الوطن، منها مطار غرداية ومطار تمنراست، لتعزيز سلامة وأمن الطيران المدني في المجال الجوي الجزائري ومشروع مركز جهوي ثان للمراقبة الجوية بولاية تمنراست، بهدف التغطية الشاملة بالرادار لمجالنا الجوي الوطني (شمال – جنوب)، كما تم إطلاق دراسة من أجل تحديد الإمكانيات الاقتصادية

وطرق إنشاء محور إقليمي في ولاية تمنراست، يمكن أن يكون قطبا وبوابة للانفتاح على عدة بلدان وعواصم إفريقية.

أما فيما يخص مطار تيميمون، فإن هناك برنامج عمل قطاعي يتمثل في إجراء معاينات لمختلف مطارات الوطن لإحصاء وتسجيل كل النقائص والعمل على التكفل بها، ومطار تيميمون قريب من مطار أدرار.

كل هذه الإجراءات جاءت تجسيدا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية في هذا المجال، واستجابة للتوجه الجديد للاقتصاد الوطني، حيث ستعمل مصالحنا المختلفة على تعزيز النقل وخاصة النقل الجوي نحو المناطق الأثرية والسياحية، وذلك في إطار المساعي الهادفة لقطاع النقل، في تجسيد استراتيجية الدولة في مجال الإنعاش الاقتصادي وتشجيع الاستثمار بكل أشكاله بصفة عامة والاستثمار السياحي بصفة خاصة، وهذا بالتنسيق المشترك مع القطاعات الحكومية المعنية.

شكرا لكم، مرة أخرى، على اهتمامكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد محمد روماني، إن كان له تعقيب.

السيد محمد روماني: سيدي الوزير.

أولا وقبل كل شيء، شكرا لكم على تفضلكم بالرد على سؤالي، ثانيا، سيدي الوزير، إننا حينما ننقل انشغالات المواطنين عبر هاته المنابر وعبر القنوات الفضائية والصحف ومن خلال مناقشتنا للقوانين، فإننا نريد أن نكون عنصرا فعالا، ومشاركا في بناء الجزائر الجديدة، لذلك نرجو أن تؤخذ مداخلتنا بعين الاعتبار، بغية استرجاع الثقة بين المواطن والمسؤول.

أما عن تعقيبي ومداخلتي فيما يخص السؤال، سيدي الوزير.

تعلمون أن النقل الجوي هو أحد أهم الركائز في أي إقلاع اقتصادي، وهو أيضا أحد أهم المؤشرات على قوة الدولة داخليا وخارجيا.

لذا، فإنه من المهم جدا أن ترتقي مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية التي – بين قوسين –أنا أسميها مملكة الخطوط الجوية الجزائرية بمستوى خدماتها، لتكون تعبيرا صادقا عن الجزائر الجديدة التي يتمناها الشعب، ذلك أن من بعض سلوكيات هاته المؤسسة العريقة، باتت مصدر خزي وعار، والكل – كما تشرفت سيدي الوزير – شركة الخطوط الجوية الجزائرية أصبحت همّ كل الأعضاء، كأن قرارات رئيس الجمهورية ومداخلاتنا وملاحظاتنا لا تؤخذ بعين الاعتبار!

أما بالنسبة لحركة المسافرين والتنقل على مستوى مطار تيميمون، فيمكن استخلاص ما يلي، سيدي:

بالرغم من برمجة رحلات جوية منتظمة، يوميا، من مطار الجزائر نحو مطار تيميمون، إلا أن هاته الرحلات تبقى غير كافية، وهذا نظرا للطلب المتزايد، كما تشرّف زميلي سابقا، اليوم أصبحنا نحن معلقين من أجل التدخل لحجز مقاعد فقط، وفي بعض الأحيان نحن الأعضاء «لا تصح لنا مقاعد»!

ثانيا، اعتماد الشركة في الرحلات، طائرات ذات الحجم الصغير (ATR)، لا بد أن ننوه، سيدي الوزير، أن (ATR) تعني طائرة للنقل الجهوي، من المفروض أنها تتعلق بالنقل الجوي الجهوي، لكن لا بأس، إذا كان هناك توفير... مما يحدث اختلالا في العرض والطلب، خصوصا أن الولاية تعرف تدفقا هائلا للسياح.

أهم نقطة، سيدي الوزير، معاناة السياح والمسافرين المحليين، مع برمجة طائرة ذات الحجم الصغير، من خلال السفر من دون أمتعة، ما يخلق استياء لدى المسافر، وهنا أوجه سؤالي للحضور وللسيد رئيس الجلسة وللسيد الوزير، ماذا يكون شعوركم عندما تكون لك وجهة نحو أي منطقة ولا تجد أمتعتك عند الوصول ؟!

هذا ما يحدث، سيدي الوزير، بالنسبة لقطاع الخطوط الجوية الجزائرية، ولعل من باب الصدفة رحلة الخميس 28 ديسمبر، أنا قد كنت على متنها، وكان برفقتنا طاقم طبي سيعالج أناسا مجانا، في المناطق النائية بولاية تيميمون، فإذا بنا نتفاجأ عند وصولنا بعدم وجود الأمتعة!! لم تأت الأمتعة ولم تأت التجهيزات التي يستخدمونها!! أهكذا يتم تشجيع السياحة؟!

هذه الأمور، سيدي الوزير، لا تحتاج معجزات، بل تحتاج فقط إلى قرارات، إننا نرى أن كل إجاباتك، سيدي الوزير، أن المشكل هو مشكل إمكانيات، أكيد هي مشكلة إمكانيات، لكن القضية تحتاج قرارات أكثر من كونها مشكلة

إمكانيات، لم لا نفتح المطارات؟! لم لا نفتح المطارات في الليل؟! نفتح المطارات في الليل، العكس، لما نفتح المطار في الليل، مثلا على سبيل الحصر ولاية تيميمون لما نفتح مطار ولاية تيميمون ستنقص التكلفة مثلا فيما يخص حظيرة ركن السيارات، فما تدفعه الشركة هنا بالجزائر 3 أضعاف ما تدفعه في تيميمون، وغيرها من مناطق الجنوب لم لا نفتحه إذن؟! فلنستدع أفراد الملاحة الجوية ولنفتح المطار، بالعكس سنوفر العناء على المواطن، لأن اليوم، التوقيت الذي نأتي فيه من...

سيدي الوزير،

نحن نأتي صباحا على الساعة الثامنة في الطائرة، خاصة ممن يسكنون هنا، مثلا القاطن بالشراقة أو ما جاورها عليه الانطلاق باكرا على الساعة الرابعة صباحا، تجنبا للازدحام، لماذا لا نعكس ذلك؟! لم تقم الطائرة بتنقلاتها الجوية إلى الخارج صباحا وعند عودتها مساءً تذهب للمبيت في تيميمون؟! العكس، عندما تأتي من تيميمون صباحا سنخفف من عناء المواطن، لتنطلق من هنا مساءً، بذلك سنخفف عناء المواطن المسكين، من لا يملك تكلفة المبيت في الفنادق، فيأتي صباحا لقضاء حوائجه ثم يعود مساء متجها نحو تيميمون.

في الأخير، نقطة جد أساسية، كثير من الوكالات السياحية ترغب في تنظيم رحلات، وعدم تمكنها من حجز الأماكن نظرا لحجم الطائرة، كما أنه تم تسجيل عدم توفر على مستوى مطار «ڤورارة» سلات حمل الأمتعة، الذي استاء منه المسافرون.

في الأخير، شكرا على الإصغاء، ونتمنى «إن شاء الله» أن تجد هذه الملاحظات آذانا صاغية، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته..**(تصفيق)**..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير إن كان له رد، باختصار.

السيد وزير النقل: باختصار شديد، سيدي.

انشغالكم سيكون هو انشغالنا، طبعا، ونحن نعمل سويا لكي نحسن الأمور، وفي هذا السياق، كما قلت في البداية، أن هذه الوضعية للخطوط الجوية الجزائرية معروفة وقد شخّصنا الأمور، والسيد رئيس الجمهورية شخصيا أمر باتخاذ الإجراءات في هذا، ونحن نعمل في هذا السياق، ليس الأمر بالسهل، حتى أكون واضحا، ولا يمكنني الخوض في التفاصيل، لكننا نعمل في هذا السياق، حتى نحسن الوضعية، فهذا أسطولنا ويمثل السيادة الوطنية، لذا سنحاول كلنا رفعها وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ والشكر للجميع؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحا

ملحق

أسئلة كتابية

1 – السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الصناعة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 –12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

تعتبر ولاية برج بوعريريج ولاية صناعية بامتياز، وإن ما تملكه من إمكانيات وموارد جعلها قطبا صناعيا، وقبلة للمستثمرين وأصحاب المشاريع الرائدة في مختلف المجالات، وفي هذا الصدد لاحظنا مؤخرا أن عديد الولايات قد ظفرت بمصانع للسيارات بمختلف علاماتها، وإن حرمان ولايتنا دفعنا إلى طلب مشروع كهذا والإلحاح على دائرتكم الوزارية بأن تنظر إليه بعين الاعتبار، خاصة وأن الولاية تتوفر على الإمكانيات المطلوبة، وتتوفر على منطقة صناعية قلّ نظيرها وبإمكانها أن تحتضن مشاريع مثل هذه.

السؤال المطروح: هل ستنظر دائرتكم الوزارية إلى هذا المطلب بعين الاعتبار، لتظفر الولاية بمصنع للسيارات؟

في انتظار ردكم، تفضلوا – سيدي الوزير المحترم – بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 22 نوفمبر 2022

مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي، يشرفني أن أعلمكم أن وزارة الصناعة قد تبنت استراتيجية جديدة من شأنها إرساء قاعدة صناعية حقيقية للمركبات على أسس اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية والتي تسمح بخلق سلسلة قيم من خلال ديناميكية صناعية منتجة للثروة، فمع تفعيل قانون الاستثمار الجديد ومن أجل دخول مرحلة تصنيع مركبات حقيقية، تم وضع خريطة لإطلاق عدة مشاريع لصناعة المركبات في الجزائر.

بالفعل ولاية برج بوعريريج ولاية صناعية بامتياز، بما تملكه من إمكانيات وموارد جعلها قطبا صناعيا، فهي تتوفر على نسيج صناعي هام تتركز معظم شعبه حول الكيمياء والبلاستيك بـ113 وحدة والميكانيك والمعادن بـ 63 وحدة والصناعات الغذائية بـ 49 وحدة، كما تتوفر الولاية على منطقتين صناعيتين وثماني مناطق نشاط مستحدثة.

لكن مسألة اختيار موقع توطين مختلف المشاريع الاستثمارية على غرار تلك المتعلقة بصناعة المركبات، تقع على عاتق المستثمر وفق دراسة الجدوى وعوامل الإنتاج التي تتوفر عليها المنطقة كالقرب من المنشآت القاعدية واليد العاملة المؤهلة ونسيج المناولين، أما دور دائرتنا الوزارية يكمن في التشجيع والمرافقة لتجسيد المشروع في الموقع المختار.

فيما يخص مصانع المركبات التي أعيد توجيهها إلى القطاع العمومي، قامت وزارة الصناعة بالتكفل بها بوضع مقاربة جديدة شاملة تهدف إلى إعداد قاعدة صناعية ترتكز على روابط السلاسل ذات القيمة المضافة العالية، خاصة بعد صدرو دفتر الشروط الجديد لمصنعي ووكلاء السيارات الذي حدد نسبة إدماج جد معتبرة لهاته الفئة مما سيؤدي إلى تطور كبير في صناعة المركبات وقطاع الغيار والمكونات التي يمكن إنتاجها محليا.

وبهذه الديناميكية ستعرف صناعة المركبات وقطاع الغيار في بلدنا انتعاشا كبيرا، الذي سيسمح على المدى المتوسط والطويل، من اختراق بعض الأسواق الخارجية وهذا لما تحوزه من إمكانيات جد معتبرة خاصة من حيث تكلفة التصنيع التي تعد جد منافسة مقارنة بالدول الأخرى، مثل التكلفة المنخفضة للطاقة واليد العاملة المؤهلة.

وفي هذا الإطار، نواصل تشجيع المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في القطاعات ذات الصلة بتصنيع المركبات على خلق نسيج مناولة من خلال تكتلات مختصة «كلوبستر»، حيث تشكل المناولة الصناعية محورا أساسيا في تطوير الفروع الصناعية ومحركا لتحقيق الإدماج المحلي وإحلال الواردات.

كذلك، تبنت وزارة الصناعة نظاما تحفيزيا يمنح إعفاءات من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على المكونات والموارد الأولية المستوردة أو التي يتم اقتناؤها محليا في إطار نشاط المناولة، وإنتاج قطع الغيار والمكونات الموجهة لجميع الاستعمالات، يسمح بتكثيف وتطوير نسيج المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة القادرة على تحقيق نسب إدماج مقبولة، وخلق نسيج صناعي حقيقي والرفع من نسبة الإدماج المحلي للمنتوج الوطني، من خلال ربط المناولين مع مانحي الأوامر من خلال تطبيق اتفاقيات ما بين المجمعات الصناعية وبورصات المناولة والشراكة.

في الأخير، إن أبوابنا مفتوحة لكل الاستثمارات الخلاقة للثروة واليد العاملة التي ستلقى منا الدعم والمرافقة وكل التسهيلات لإقامة مشاريع تساهم في بناء الاقتصاد الوطني.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والإحترام.

الجزائر، في 16جانفي 2023

أحمد زغدار
وزير الصناعة

2 – السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 –12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

إن مما يشغل بال أغلب المواطنين يوميا الحصول على سكن يضمن كرامتهم وعيشهم، بل إن الأمر بات يؤرق الكثيرين منهم، لذا وجب علينا أن نبحث عن حلول ونرفع العراقيل التي تحول دون وصول السكنات إلى مستحقيها، واستفادة أغلب الشرائح من هذا الامتياز الذي تمنحه الدولة.

وفي هذا السياق، يطيب لنا أن نعرج على عائق لمسناه في الميدان، وهو في كثير من الأحيان يحول دون حصول كثير من المحتاجين على السكن، رغم ظروفهم الاجتماعية المزرية وحاجتهم الفعلية إليه، ألا وهو تسقيف مبلغ الدخل الفردي للمستفيد بـ: 24000 دج كحد أقصى، وهو ما نراه مجحفا في حق الكثيرين، ذلك أن كثيرا ممن يتقاضون راتبا أعلى منه ولو بقليل جدا يحرمون من الاستفادة وهم في أمس الحاجة إليها.

وعليه، نلتمس من سيادتكم رفع قيمة الأجرة المشترطة إلى 40000 دج كحد أقصى، مع فرض رقابة ومتابعة دقيقة للوضعيات الاجتماعية، ضمانا لاستفادة أغلب المحتاجين ووصول السكنات إلى مستحقيها.

السؤال المطروح: هل ستعيد دائرتكم الوزارية النظر في مبلغ 24000 دج كحد أقصى للاستفادة من السكن الاجتماعي؟

في انتظار ردكم، تفضلوا – سيدي الوزير المحترم – بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 5 ديسمبر 2022

مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بطرح انشغالكم المتعلق بإعادة النظر في الحد الأقصى للدخل العائلي للاستفادة من السكن العمومي الإيجاري والمحدد بـ24000 دج.

وعليه، يشرفني أن أحيطكم علما بأن دائرتي الوزارية تسعى جاهدة لإنجاز سكنات بمختلف الصيغ، تتماشى مع الظروف الاجتماعية والمادية لكل شريحة من شرائح المجتمع، حيث يمكن القول إن السكن العمومي الإيجاري، كصيغة سكنية ممولة بشكل كامل من ميزانية الدولة، موجه للأشخاص الذين تم تصنيفهم ضمن الفئات الاجتماعية المعوزة والمحرومة التي لا تملك سكنا أو تسكن في سكنات غير لائقة، وأن تحديد الدخل الأقصى للراتب بـ 24000 دج للحصول على السكن العمومي الإيجاري يندرج في إطار السياسة المنتهجة من طرف الدولة، ولتحقيق هذا المسعى، فقد تم في ذلك مراعاة الحالة الاجتماعية لطالبي

السكن ذوي الدخل الضعيف، وذلك وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 08 –142 المؤرخ في 11 ماي 2008 الذي يحدد قواعد منح السكن العمومي الإيجاري.

أما الفئات الأخرى، فيمكنها بطبيعة الحال، التوجه لمختلف الصيغ السكنية الأخرى المبرمجة والمخصصة، حسب مستويات الرواتب المحددة، حيث تم إتاحة العديد من الصيغ لتمكين الفئات الأخرى من الحصول، سواء على السكن الترقوي المدعم، السكن بصيغة البيع بالإيجار، أو السكن الريفي أو البناء الذاتي في إطار التجزئات الاجتماعية، أو السكن الترقوي العمومي.

أما فيما يتعلق باقتراح رفع الحد الأقصى للدخل العائلي المحدد بـ 24000 دينار جزائري، فإن هذا غير وارد في الوقت الحالي، إلا أنه يمكن دراسة هذا المقترح مستقبلا وفقا للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والإحترام.

الجزائر، في 18جانفي 2023

محمد طارق بلعريبي
وزير السكن والعمران والمدينة

3 – السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 –12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

ونحن إذ نقدر جهودكم التي تبذلونها في سبيل خدمة قطاعكم المحترم، والسعي للرقي به، يطيب لنا أن نسهم ونشارك في خدمته وفق ما أتيح لنا، وذلك خدمة للدين وأهله، وباعتبار قطاعكم الهام يقوم على العنصر البشري ابتداء بكونه محورا رئيسيا تدار عليه شؤون القطاع، فهو من يضمن السيرورة الحسنة لشؤونه ومصالحه، وعليه فإن معيار كفاءة التابعين لقطاعكم ومستواهم العلمي ينعكس على القطاع، خصوصا والمجتمع عموما إيجابا وسلبا، وقد لاحظنا في الآونة الأخيرة ما لرجال قطاعكم من إرادة في رفع مستواهم العلمي والدراسي، وهذا عبر ولايات الوطن المفدى، إلى درجة أن بعضا –إن لم نقل كثيرا– منهم تمكن بعد جد ومثابرة من الحصول على درجات عالية على غرار درجة الدكتوراه.

وفي هذا السياق، ندعو إلى تثمين هذا الجهد والتميز لدى التابعين لقطاعكم المحترم، من خلال منحهم الأولوية في أن يكونوا مديرين ولائيين أو إدراج واستحداث منصب جديد ونوعي، ذي قيمة مادية ومعنوية نظير ما حققوه، وتحفيزا لغيرهم على دخول المضمار، فليس يستوي المجدّ وغيره.

السؤال المطروح: هل ستنظر دائرتكم الوزارية إلى هذا المطلب بعين الاعتبار وتستحدث منصبا نوعيا متميزا لأصحاب شهادة الدكتوراه؟

في انتظار ردكم، تفضلوا – سيدي الوزير المحترم – بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 15 ديسمبر 2022

مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تحية طيبة مباركة وسلام عبق مبرور وبعد؛

فإنه يشرفني أن نستقبل بيد العناية نص سؤالكم الكتابي الذي تفضلتم به، حيث أبيتم إلا أن تتقدموا بسؤالكم الآتي:

– هل ستنظر وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بعين الاعتبار إلى مطلب استحداث منصب نوعي متميز لأصحاب شهادة الدكتوراه؟

في هذا المنوال، يشرفني –السيد عضو مجلس الأمة المحترم– أن أحيطكم علما أن مصالح المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، وتطبيقا لأحكام التعليمة الوزارية المشتركة رقم 1 المؤرخة في 15 سبتمبر 2021 المتعلقة بالتدابير الخاصة بتوظيف حاملي شهادة الدكتوراه أو شهادة معترف بمعادلتها في المؤسسات والإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية في الرتب المصنفة في الصنف 16،

أصدرت المقرر رقم 10 المؤرخ في 7 أفريل 2022 الذي يحدد قائمة الرتب المفتوحة لتوظيف حاملي شهادة الدكتوراه أو شهادة معترف بمعادلتها في المؤسسات والإدارات العمومية، حيث تم بموجبه تعيين رتبة مفتش رئيسي كرتبة أعلى يمكن لحاملي شهادة الدكتوراه التوظيف فيها أو الترقية إليها.

وعليه، ستشرع دائرتنا الوزارية بعنوان سنة 2023 في تجسيد عملية الترقية إلى هذه الرتبة في حدود المناصب المالية المتوفرة لفائدة حاملي هذه الشهادات، لكن في التخصصات المحددة في القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف الذي تضمنه المرسوم التنفيذي رقم 08 –411 المؤرخ في 24 ديسمبر 2008، بالإضافة إلى ذلك سيتم التكفل بهذه الفئة عند تعديل القانون الأساسي الخاص بقطاع الشؤون الدينية والأوقاف، وذلك باستحداث رتب جديدة تتناسب ومستواها التأهيلي.

هذا، ونرجو أن نكون قد أفدنا سيادتكم بالمعلومات المطلوبة، ونبقى مرحبين بكل ما تودون الاستفسار عنه.

وتفضلوا ختاما – السيد عضو مجلس الأمة – المحترم، بقبول أصدق معاني الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 18جانفي 2023

يوسف بلمهدي
وزير الشؤون الدينية والأوقاف

4 – السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 –12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

يعتبر الديوان الوطني للتطهير (ONA) إحدى أهم الوحدات والمؤسسات التي تعمل تحت دائرتكم الوزارية، وهي تلعب دورا جوهريا وحساسا في تسيير المدن والتجمعات السكنية والإشراف على بنيتها التحتية من خلال ما يناط بها من أعمال، على غرار إنجاز ومتابعة وتجديد شبكات الصرف الصحي، وولاية برج بوعريريج كغيرها من الولايات كانت ولا تزال وستبقى بحاجة إلى خدمات مصالحكم نظرا للتوسع العمراني من جهة، واهتراء الشبكات القديمة من جهة أخرى، لذلك هي بحاجة ماسة إلى أعمال دورية ومتواصلة حفاظا على مصلحة المواطن واستجابة لمتطلباته.

وفي هذا السياق، نعلمكم، سيدي الوزير المحترم، أن مصالح الديوان الوطني للتطهير وحدة برج بوعريريج، تفتقر إلى كثير من المستلزمات والوسائل، على غرار آلات التنظيف والجرف والشاحنات والتجهيزات ولوازم العمل، وهي مضطرة في كثير من الأحيان إلى الاستعانة والاستعارة من الولايات المجاورة كسطيف والمسيلة، لذا نرى ضرورة وقوفكم على هذا الانشغال الملح والضروري ومنح الولاية حقها من العتاد والتجهيزات كباقي الولايات.

السؤال المطروح: هل ستنظر دائرتكم الوزارية لهذا الانشغال بعين الاعتبار، وتستجيب لهذه المتطلبات، لتزود الولاية بما تحتاجه من عتاد ومستلزمات؟

في انتظار ردكم، تفضلوا – سيدي الوزير المحترم – بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 22 ديسمبر 2022

مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

أود أن أعبر لكم عن عميق امتناني وعرفاني عن سؤالكم هذا الذي وجهتموه لنا، أين أشرتم إلى نقص الوسائل المادية بوحدة الديوان الوطني للتطهير لولاية برج بوعريريج، والتأثير السلبي لهذا النقص على الأداء الحسن للخدمة العمومية للتطهير.

بالفعل، تعاني وحدة برج بوعريريج من نقص الإمكانيات على غرار عدة وحدات تابعة للديوان الوطني للتطهير على المستوى الوطني.

ويعود سبب هذا الإشكال، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، إلى عدم تجديد العتاد والمستلزمات نظرا لنقص الإمكانيات المالية للديوان الوطني للتطهير.

ولتخفيف هذا العبء تم تخصيص مبلغ 380 مليون دينار جزائري لاقتناء عتاد وشاحنات في إطار الصندوق الوطني للمياه لفائدة الديوان الوطني للتطهير، وسوف يوزع على الوحدات حسب الأولوية والاحتياجات ويكون لوحدة برج بوعريريج نصيبها بالنظر إلى كميات العتاد المتوفر.

وأمام نقص المستلزمات لدى بعض الوحدات وعندما تكون حالات طارئة مثل الفيضانات أو السيول بأي ولاية من ولايات الوطن، نقوم بعملية تضامن بين الوحدات الموجودة بالولايات المجاورة بتسخير كل الإمكانيات للتدخل في الوقت المناسب.

هذا كل ما أردت أن أفيدكم به كرد على انشغالكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، ولكم مني خالص عبارات الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 25 جانفي 2023

لخضر رخروخ
وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية

5 – السيد محمد روماني
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الطاقة والمناجم

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 –12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني –السيد الوزير المحترم– أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

في إطار المشاريع الطاقوية الواعدة التي أطلقتها الدولة لتعزيز رهان الأمن الطاقوي، وبالأخص ولاية تيميمون مجمع الغار بتينركوك سيدخل مرحلة الاستغلال في الأيام المقبلة، هذا ما يسمح بخلق مناصب عمل لأبناء الولاية، إلا أننا تفاجأنا بـ 116 منصب عمل حمله عرض العمل الذي تلقته الوكالة الولائية للتشغيل بتيميمون، ولكن السؤال المطروح –سيدي– أن هذا العرض حمل الكثير من التساؤلات والتناقضات؟

1 – نوعية المناصب هي لتقنيين ومهندسين.

2 – أصحاب هذه المناصب مكلفون بتشغيل المجمع واستغلاله.

3 – المناصب بعقود عمل محدودة (CDD).

4 – الشركة صاحبة عرض العمل ليست شركة سوناطراك، بل هي شركة مختصة بالصيانة تسمى (SOMIK).

5 – الشركة صاحبة المشروع أي مجمع الغاز هي سوناطراك.

6 – المجمعات الغازية والبترولية لا يتم تشغيلها بيد عاملة تابعة لشركة مناولة وبعقود عمل غير دائمة.

والسؤال الكتابي الموجه إلى سيادتكم المحترمة هو كالتالي:

لماذا لم يتم الإعلان عن هذا العرض من طرف شركة سوناطراك مباشرة، خاصة وأننا كل يوم نرى عروضا من طرف شركة سوناطراك في باقي ولايات الوطن؟

وفي الأخير، تقبلوا منا، السيد الوزير المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 5 جانفي 2023

محمد روماني
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي المتعلق بعروض العمل الخاصة بمؤسسة (صوميك) فرع سوناطراك، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

إن هذا العرض يمثل احتياجات مؤسسة (صوميك) لليد العاملة لإنجاز خدمات تقنية، تتعلق بميادين خاصة بالصيانة الصناعية التي تدخل في إطار تنفيذ العقود.

فيما يخص احتياجات مشاريع تطوير الحقول الغازية (حاسي بحامو، تيجران وتينركوك)، نبلغكم بأن سوناطراك تعتزم توظيف 443 عاملا بصفة دائمة في مختلف

الاختصاصات.

وستجري عملية التوظيف باحترام أحكام التعليمة رقم 01 بتاريخ 11 مارس 2013 المتعلقة بتسيير الشغل في ولايات الجنوب وكذا أحكام المنشور الوزاري رقم 0001 بتاريخ 12 سبتمبر 2022 المعدل والمتمم للمنشور الوزاري بتاريخ 11 جانفي 2017 المتعلق بالإجراءات الخاصة لانتقاء وتوظيف اليد العاملة، وتعزيز التكوين من خلال التمهين في ولايات الجنوب.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 31 جانفي 2023

محمد عرقاب
وزير الطاقة والمناجم

6 – السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الصحة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 –12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

نحن إذ نقدر جهودكم التي تبذلونها وأنتم على رأس قطاعكم المحترم، وإذ نلمس فيكم الجدية للوقوف على كل كبيرة وصغيرة بقطاعكم، يشرفنا أن نرفع إليكم أحد الانشغالات التي تخص قطاعكم بولاية برج بوعريريج، والصيدلة منه بالتحديد، ذلك أن المودعين لطلبات الحصول على اعتمادات صيدليات جديدة ينتظرون منذ فترة الإفراج عن القائمة، والتي بقيت حبيسة الأدراج، على خلاف بقية الولايات التي تم فيها الإفراج عن القوائم، لذلك نلتمس من سيادتكم الوقوف على هذا المطلب، والحرص عليه خدمة للقطاع ومنتسبيه.

السؤال المطروح: هل ستنظر دائرتكم الوزارية لهذا المطلب بعين الاعتبار، وتفرج مصالحكم بالولاية عن قائمة اعتماد الصيادلة؟

في انتظار ردكم، تفضلوا – سيدي الوزير المحترم – بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 ديسمبر 2022

مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم بخصوص طلبات منح اعتمادات لفتح صيدليات خاصة لفائدة الصيادلة الجدد بولاية برج بوعريريج، يشرفني أن أعلمكم بأن عملية فتح صيدليات جديدة تخضع لعدة شروط محددة في القرار الوزاري رقم 02 المؤرخ في 15 جانفي 2005، أهمها تلك المتعلقة بالكثافة السكانية، حيث يشترط أن يتجاوز عدد السكان بالمنطقة المراد فتح صيدلية بها 5000 ساكن.

حاليا، حسب الدراسة التي قامت بها مصالحنا بولاية برج بوعريريج، فإن عدد سكان الولاية لا يسمح باعتماد صيدليات جديدة، لهذا سيتم التكفل بالطلبات المقدمة بمنح اعتمادات على مستوى المناطق المعزولة من الولاية، وذلك تطبيقا للمنشور رقم 3 المؤرخ في 5 نوفمبر 2005 والذي يسمح بفتح صيدليات في المناطق المعزولة، رغم عدم استيفاء الشرط المذكور أعلاه بخصوص الكثافة السكانية.

للإشارة، تقوم مصالحنا المركزية المختصة بمراجعة القرار الوزاري المذكور أعلاه المحدد لشروط تنصيب الصيدليات، فتحها وتحويلها، هذا إلى جانب التحضير لعدة نصوص تنظيمية، من بينها تلك المتعلقة بتحديد شروط وكيفيات ممارسة مهنة الصيدلي الخاص والصيدلي المساعد وكذا كيفيات تنصيب وفتح وتحويل وغلق صيدلية خاصة، وذلك تطبيقا لأحكام قانون الصحة رقم 18 –11 المؤرخ في 02 جويلية 2018 المعدل والمتمم وكذا العمل على تجسيد مشروع رقمنة الصيدليات الخاصة.

تفضلوا، السيد العضو، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 4 فيفري 2023

عبد الحق سايحي
وزير الصحة

7 – السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 –12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

من الإجراءات التي اتخذتها دائرتكم الوزارية مؤخرا فتح المنصة الرقمية لإحصاء حاملي شهادة الدكتوراه والماجستير، غير أننا لمسنا ذلك التباين بين الجامعات في عملية الإحصاء، فمنها من قامت بإحصاء جميع حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه، ومنها من استهدفت فئة غير الأجراء، ومنها من استهدفت فئة الدكاترة دون حملة الماجسيتر، مما يطرح إشكالا حول من هي الفئة المستهدفة وما الغاية من هذا الإحصاء، خاصة وأن المعنيين بالإحصاء من الأجراء يتخوفون من أن تكون الفئة المعنية هي فئة غير الأجراء فقط، مما يعني حرمان الأجراء والموظفين في القطاعات الأخرى من عملية الاستفادة من منصب أستاذ جامعي، ما معناه وأد كل طموحاتهم البحثية، ودفن أحلامهم، والتعارض الصريح مع المادة 15 من المرسوم التنفيذي 98 – 254 التي تقضي بفتح المناصب حسب الاحتياجات في كل فرع أو شعبة، وهذا ما نلمسه في الواقع من خلال افتقار الجامعات إلى أساتذة مؤطرين، والاستعانة بالمتعاقدين بدرجة كبيرة ولافتة للانتباه.

وعليه، نلمس رفض حاملي الشهادات السالفة من الأجراء اقتراح الترقية في القطاعات الأخرى من غير قطاع التعليم العالي، والمتضمن الترقية إلى صنف 16، والذي يتنافى والغرض الذي لأجله تم إتمام مسار الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، كما يحرمهم من الاستفادة من الحجم الساعي للأستاذ الجامعي المنصوص عليه في القانون.

السؤال المطروح: من هي الفئة المعنية بالإحصاء وما الغاية منه؟

وهل ستنظر دائرتكم الوزارية في قضية حرمان الموظفين الأجراء من أصحاب شهادات الماجستير والدكتوراه من التوظيف بالجامعة أو الاستفادة من الإدماج المباشر؟

ما مصير أصحاب الشهادات العليا التي تحصل عليها أصحابها من جامعات خارج الوطن، والذين لم تتح لهم المنصة التسجيل تحت أي مسمى أو جامعة؟

في انتظار ردكم، تفضلوا – سيدي الوزير المحترم – بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 16 جانفي 2023

مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي الوارد إلينا، المتعلق بعملية إحصاء شهادة الدكتوراه، وشهادة الماجستير التي بادر بها القطاع، يشرفني أن أنهي إلى علمكم أننا أطلقنا، في شهر جانفي 2023، عملية إحصاء شاملة لحاملي شهادة الدكتوراه، والماجستير، خريجي المؤسسات الجامعية الجزائرية، أو حاملي شهادة معادلة لهما، من خريجي الجامعات الأجنبية، الأجراء وغير الأجراء، إذ يندرج هدف هذا الإحصاء ضمن إطار ضبط تعداد هذه الفئة، وتقصي وضعياتهم المهنية، وميدان التكوين، والتخصص المتحصل عليه (العلوم والتكنولوجيا، والعلوم الإنسانية)، بغرض دراسة السبل الكفيلة التي تسمح بدعم التأطير البيداغوجي بمؤسسات القطاع، في حدود ما تكفله وتخوله القوانين والنصوص التنظيمية المعمول بها.

وبخصوص ما ورد في سؤالكم عن الإدماج المباشر لهذه الفئة، أود أن أوضح لكم أن هذه الصيغة من التوظيف لم ترد في النصوص التنظيمية المعمول بها، إذ أن عملية التوظيف لمنصب أستاذ مساعد قسم "ب"، في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي مسألة مقننة تخضع لأحكام القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، والقانون الأساسي للأستاذ الباحث، اللذان ينصان صراحة، ودون لبس، على شرط إجراء مسابقة انتقائية للمترشحين لمنصب أستاذ جامعي، في حدود عدد المناصب المالية المفتوحة التي حددتها الهيئات العلمية المخولة في كل تخصص، وحسب الاحتياجات المشخصة لهيكل التعليم المعني، ومن ثمة فإنه يتعذر على المؤسسات الجامعية القيام بأي توظيف دائم

خارج هذا الإطار التنظيمي الساري المفعول.

ويجدر الذكر، أن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لم يدخر جهدا في سبيل التكفل بتشغيلية حاملي شهادة الدكتوراه والماجستير، وذلك من خلال فتح مناصب مالية، سنويا، في مختلف التخصصات، لتغطية حاجة المؤسسات الجامعية لأساتذة جامعيين، ودعم مراكز البحث، كما تكفل القطاع بإرساء قاعدة قانونية تمكن هذه الفئة من خريجي الجامعة من ترقية الموظفين منهم في مختلف الإدارات العمومية، بموجب أحكام المقرر رقم 10 المؤرخ في 7 أفريل 2022، الصادر عن المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، الذي حدد قائمة الرتب المفتوحة لتوظيف حاملي شهادة الدكتوراه أو شهادة معترف بمعادلتها في المؤسسات والإدارات العمومية.

وفي ذات السياق، تجدر الإشارة إلى أن التكوين في الدكتوراه لم يوجه لتلبية احتياجات الجامعة وحسب، بل هو إثبات للخبرة والمعرفة العميقة في مجال معين، ومؤشر على الكفاءة والمهارة، وينبغي على القطاعات الأخرى، أيضا، أن تفتح أبوابها لهذه الفئة من الخريجين لتثمين مكاسبهم المعرفية في المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات الاحترام.

الجزائر، في 14 فيفري 2023

كمال بداري
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

8 – السيد محمد سالمي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 –12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة:

حرصا منا على تجسيد توصيات السيد رئيس الجمهورية وبلوغ تطلعات ساكنة الولاية، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الكتابي التالي:

بخصوص ملف التصدير والاستيراد:

فيما يخص الترخيص البيطري المتعلق باستيراد الأسماك، والذي يمنح للمتعاملين الاقتصاديين الناشطين في مجال الاستيراد بمدة وكمية محددتين والذي يسمح من خلاله باستيراد كل أنواع الأسماك باستثناء نوع السردين، وهو محل السؤال؟ حيث ونظرا لخصوصية المنطقة وبعدها على مصادر التموين بهاته المادة محليا نرى أنه من الضروري إعادة النظر في قرار هذا المنع وذلك نظرا لخصوصية ولاية تندوف جغرافيا بالبعد عن مدن الشمال وبالنظر إلى وفرة أسماك السردين بسواحل موريتانيا وبأثمان جد ضئيلة لا تؤثر على حركة العملة الصعبة وقدرة ولاية تندوف على أن تصبح ممونا لكل الولايات الجنوبية بأسماك السردين وكل الأنواع الأخرى، إضافة إلى تشجيع الاستثمار بالولاية وتنشيط المنطقة الصناعية بالولاية، عن طريق خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مجال الصناعات التحويلية الغذائية والطبية والتجميلية يدخل سمك السردين في تركيبتهما كمادة أولية رئيسية، مما يساعد على خلق مناصب شغل في القطاع التجاري والنقل والتوزيع، وعليه سؤالي كالتالي:

– متى يتم ترخيص استيراد السردين، وما هي التدابير والتسهيلات المتخذة في هذا الشأن؟

وفيما يخص عمليات التوطين البنكي للفواتير نرى أنه من الضروري فتح شباك للعملية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ولاية تندوف، بدلا من تنقل المتعامل إلى ولاية بشار (800 كلم) من أجل عمليات التوطين، لاسيما كون المنتوج سريع التلف ولا يسمح بالانتظار على مستوى المعبر الحدودي، وكذا النظر الجدي في تأطير عمليات استيراد الفواكه الموسمية (الموز، الأناناس والمانغا) وتنظيمها والسماح باستيرادها لما في ذلك من أثر إيجابي على المساهمة في عجلة التنمية الاقتصادية بالولاية، زيادة إلى هذا رفع العراقيل التي تواجه المصدرين للمنتجات الفلاحية، لاسيما شرط تفريغ الحمولة في غرف للتبريد من أجل إعادة المعاينة (من طرف المصالح الفلاحية المحلية) بغرض منح شهادة الصحة النباتية، بالرغم من أنها وثيقة غير مطلوبة من طرف سلطات البلد المستورد، هذا الأخير الذي يكتفي بشهادة المنشأ؛ وعليه سؤالي كالتالي:

– ما هي التسهيلات في هذا الصدد؟

وحدات إنتاج الحليب المبستر:

– عدم تمثيل محلي للديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته (ONIL) بالولاية لتسهيل التواصل.

– إعادة النظر في دفتر الشروط الذي ينظم عمليات تزويد الملبنات بالمادة الأولية (مسحوق الحليب)، لاسيما المواد التي تنص على توقيف التزويد بمجرد متابعة المتعامل قضائيا بغض النظر عن طبيعة المخالفة المسجلة ضده (وهو المثال الذي تم من خلاله توقيف التزويد بمسحوق الحليب للملبنة الجديدة التابعة لصاحبها شرتوك أمقرات بتندوف)، كما نرجو متابعة هذا الملف بصورة خاصة ومحاولة إعادة التزويد لما قد ينجر عن التوقيف من مشاكل في ندرة الحليب على مستوى الولاية.

– محاولة زيادة الحصة الشهرية من مسحوق الحليب للولاية والتي أضحت 30 طنا فقط؟ لاسيما بعد توقيف تزويد الملبنة الجديدة بحصتها الشهرية.

– بعد دراسة احتياجات السوق المحلية لمادة الحليب المبستر، وبعد تسجيلنا لحاجة الملبنتين إلى 90 طنا على الأقل من أجل سد حاجيات الولاية؛

– ما هي الإجراءات المتخذة في الشأن؟

تقبلوا، السيد الوزير المحترم، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 14 ديسمبر 2022

محمد سالمي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي المتعلق بملف التصدير والاستيراد، ووضعية وحدات إنتاج الحليب المبستر بولاية تندوف، يشرفني أن أوافيكم بالتوضيحات التالية:

بخصوص منع استيراد صنف السردين من دولة موريتانيا إلى ولاية تندوف كغيرها من الأسماك، فإن هذا الاستثناء جاء لغرض حماية المستهلك، كون هذا النوع من السمك سريع التلف ولا يمكنه تحمل طول فترة النقل والحفظ تحت الجليد على مسافة طويلة، حيث يصل دائما غير صالح للاستهلاك البشري، على عكس الأصناف الأخرى من الأسماك، كالأسماك البيضاء والكبيرة الحجم التي تتحمل ظروف التعبئة والنقل سواء على شكلها الطازج أو المجمد.

أما عن سؤالكم المتعلق بالسماح باستيراد الفواكه الموسمية، كالموز والأناناس والمانجو، فقد تبنت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية قرارا بعدم الترخيص بدخول فاكهة المانجو، كإجراء وقائي تفاديا لانتقال الأمراض وآفات الحجر الزراعي، التي تشكل خطرا على الصحة النباتية، حيث تأكدت مصالح الصحة النباتية العالمية من وجود ذبابة ضارة تصيب فاكهة المانجو، قد تلحق ضررا كبيرا بحدائق الأشجار المثمرة المنتشرة عبر التراب الوطني، وما ينجر عن ذلك من ضرر على الاقتصاد الوطني؛ وعليه، فإن دائرتنا الوزارية تسعى جاهدة إلى مرافقة وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين لوضع مصانع تحويلية لفاكهة المانجو بولايات الجنوب لتثمين هذا المنتوج، حينها يصبح من الممكن الترخيص بدخول الفاكهة خصيصا لهذا الغرض قصد تموين كل الولايات بالمادة المحولة المشتقة من هاته الفاكهة.

أما فيما يتعلق بوحدات إنتاج الحليب المبستر على مستوى ولاية تندوف، فبالنسبة للتمثيل المحلي للديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته(ONIL)، على مستوى الولاية، فإن الديوان له ثلاث مديريات جهوية، حيث إن ولاية تندوف تابعة للمديرية الجهوية غرب.

وبالحديث عن ملف الملبنة الجديدة لإنتاج الحليب المبستر المدعم، لصاحبها السيد شرتوك أمقرات بولاية تندوف، فقد تم توقيف تزويدها تحفظيا بمسحوق الحليب المدعم، بناء على ملفها القضائي الذي لا يزال قيد المتابعة، ولتفادي أي اضطرابات في سوق الحليب بالولاية، فقد تم توجيه حصتها الشهرية المقدرة بـ 25 طنا للملبنة السقاية المتواجدة إقليميا على مستوى الولاية، لتصبح الحصة الشهرية للولاية 55 طنا، أي ما يعادل 533.980 لترا من الحليب في الشهر.

ولمواجهة حالات النقص التي تعرفها السوق الوطنية، تعمل دائرتنا الوزارية، بالتعاون مع وزارة التجارة، على وضع آلية لتوزيع هذه المادة والوقوف على حالات تحويل الحليب المدعم.

تلكم هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها.

وتقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 20 فيفري 2023

محمد عبد الحفيظ هني
وزير الفلاحة والتنمية الريفية

9 – السيد محمد العربي سليماني
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الصحة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 –12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

سيدي الوزير، تعد الصحة في المجتمع من أسس التنمية فلا زالت وستظل الدولة الجزائرية في السعي مع وزارتكم المحترمة بمحاولة الرقي بهذا القطاع حتى ينال كل مواطن حقه بالحصول على متطلباته في حالة اللجوء لهذا القطاع.

لكن – سيدي الوزير – هناك أولويات يجب اتخاذها وتختلف على حسب الطابع الجغرافي للمناطق.

فمثلا ولاية المنيعة تبعد عن العاصمة بحوالي 860 كلم وهي مركز للعبور من الشمال للجنوب، ويعاني ساكنوها من نقص في المستشفيات والعتاد وبعض الأحيان الأطباء الأخصائيين.

فسؤالي هو كالتالي:

هل أدرج في ميزانيتكم لسنة 2023 مبلغ لإنشاء مستشفى 120 سريرا ببلدية المنيعة، وكذا مستشفى 60 سريرا ببلدية حاسي الفحل والتي بها حاليا مركز متعدد الخدمات بـ 6 أسرة والتي تبعد عن الولاية الأم بـ 150 كلم؟

هل باشرت وزارتكم المحترمة بتوسعة مصلحة تصفية الدم الحالية، وجلب آلات جديدة وإنشاء مصلحة جديدة بمعايير تليق بهاته الفئة.

هل تنوي دائرتكم الوزارية فتح وحدة لمعالجة مرضى السرطان، على الأقل الذين يتلقون العلاج الكيميائي؟

في الأخير، تقبلوا مني، سيدي الوزير المحترم، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 6 فيفري 2023

محمد العربي سليماني
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم بخصوص انشغالات تهم قطاع الصحة بولاية المنيعة، يشرفني أن أوافيكم فيما يلي ببعض التوضيحات:

بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي يتعين تسجيلها بالولاية والمتعلقة بقطاع الصحة، فهي محل دراسة ضمن برنامج خاص للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لفائدة سكان الولايات العشر الجديدة، بما فيها ولاية المنيعة.

للإشارة، تقدمت مصالحنا بالولاية على هامش جلسات التحكيم المسبق بملفين تقنيين لتسجيل مستشفى 240 سريرا ببلدية المنيعة و30 سريرا ببلدية حاسي الفحل، بما في ذلك محاضر اختيار الأرضيات مصادق عليها من قبل اللجنة التقنية الولائية.

بالنسبة لاقتراحكم فتح وحدة لمعالجة مرضى السرطان بولاية المنيعة، فأعلمكم بأنه سيتم تفعيل وحدة علاج الأورام السرطانية المنشأة بموجب قرار وزاري على مستوى المؤسسة العمومية الاستشفائية "العقيد محمد شعباني"، وذلك بتدعيمها بالموارد المادية والبشرية اللازمة ومرافقتها في إطار نشاطات التوأمة مع المصالح المتخصصة في هذا المجال.

أما عن مصلحة تصفية الدم والتي كانت مخصصة في الأصل للتكفل بثمانية (8) مرضى، فهي بالفعل بحاجة لعملية توسعة ولتجهيزات جديدة، لأن عدد المرضى ارتفع إلى اثنين وستين (62) مريضا، لهذا فسيتم التكفل بهذا الانشغال فور استيفاء كل الشروط وتوفير الميزانية اللازمة لذلك.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 6 مارس 2023

عبد الحق سايحي
وزير الصحة

10 – السيد عمر دويم
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الصحة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 –12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني، السيد الوزير المحترم، أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

عرف قطاع الصحة بولاية الوادي إنجاز ودراسة عدة مشاريع عمومية علاجية مسطرة ومقترحة من أجل تحسين الخدمات لساكنة الولاية، وردا لانشغالات ساكنة ومواطني دائرة الطالب العربي الحدودية ببلدياتها الثلاث (بلدية الطالب العربي والماء وبلدية بني قشة)، بخصوص دراسة وإنجاز مستشفى 60 سريرا، والتي أصبحت عملية إنجازه ضرورة ملحة، نظرا لبعد عاصمة الولاية بـ 80 كلم، ولفك الاختناق عن مستشفيات الولاية الأم.

وسؤالي الكتابي الموجه إلى سيادتكم هو كالتالي:

متى تتم دراسة وإنجاز مستشفى 60 سريرا بدائرة الطالب العربي بولاية الوادي؟

وما هي أسباب التأخير في إنجازه؟

وفي الأخير، تفضلوا، السيد الوزير المحترم، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 8 فيفري 2023

عمر دويم
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم المتعلق بمشروع إنجاز مستشفى 60 سريرا بدائرة الطالب العربي بولاية الوادي، يشرفني أن أعلمكم بأنه سيتم النظر في هذا الانشغال في إطار إعداد الخارطة الصحية الوطنية الجديدة والتي سيتم الاعتماد فيها على معطيات ديموغرافية، وبائية، جغرافية، بيئية، اجتماعية واقتصادية، وكذا توجيهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 22 –373 المؤرخ في 27 أكتوبر 2022 المحدد لكيفيات إعداد الخريطة الصحية وتقييمها وتحيينها.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 7 مارس 2023

عبد الحق سايحي
وزير الصحة

11– السيد ميلود ضربان
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير المالية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 –12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛

السيد الوزير المحترم، يشرفني، أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

تعرف قيمة منحة السفر المخصصة للجزائريين المتوجهين إلى الخارج ثباتا في قيمتها منذ أكثر من 15 سنة، فهي محددة بمبلغ 15000 دينار جزائري، أي ما يعادل تقريبا 100 يورو، وهو مبلغ، كما نعلم جميعا، لا يكاد يغطي إيجار ليلة في فندق، وعلى العكس من ذلك، فإن منحة السفر في الدول المجاورة لنا هي أغلى من ذلك بكثير، ورغم تحسن الوضع المالي للجزائر في السنوات الأخيرة، إلا أن هذه المنحة بقيت على حالها.

وسؤالي –السيد الوزير– هو:

ألم يحن الوقت بعد لتحيين والنظر في قيمة المنحة، بما يتماشى مع القيمة السوقية للسفر هذه الأيام، بما يحفظ للمسافر الجزائري كرامته؟

الجزائر، في 15 فيفري 2023

ميلود ضربان
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم بطرح سؤالكم الكتابي المتعلق بتحيين ورفع

قيمة المنحة المخصصة للجزائريين المتوجهين إلى الخارج.

بهذا الصدد، يشرفني أن أوضح لكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، ما يلي:

إن تحديد مستوى المنحة السياحية يدخل في اختصاصات بنك الجزائر الذي في الواقع هو المسؤول عن تنظيم سوق الصرف وضمان الحفاظ على أفضل الظروف لتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد، بما في ذلك ما يتعلق بالصرف.

نتيجة لذلك، يندرج مستوى المنحة السياحية ضمن أهداف تسيير احتياطيات الصرف والاستقرار النقدي والمالي، وأي مراجعة في هذا المجال تدخل في هذا الإطار.

في الأخير، لا يسعني إلا أن أشكركم على اهتمامكم وحرصكم الدائمين على رفع انشغالات المواطنين، ونؤكد لكم أننا سنسعى دون هوادة للرد على كل الانشغالات التي تخص دائرتنا الوزارية في سبيل أن نرقى بالخدمة العمومية إلى الأفضل.

كانت تكلم هي أهم العناصر التي بدا لي من الضروري موافاتكم بها ردا على انشغالكم.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 7 مارس 2023

إبراهيم جمال كسالي
وزير المالية

12– السيد مبروك دريدي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد الوزير الأول

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 –12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

سيدي الوزير الأول المحترم، تحية طيبة وبعد؛

يعد السكن أحد أهم القطاعات التي توليها الدولة عناية خاصة، واهتماما كبيرا، بما يمثله في سياسة الدولة تجاه مواطنيها وعملها الدائم على رعاية حاجياتهم، ولما يمثله من ركيزة في استقرار المجتمع ونموه ومساره نحو التنمية والتقدم، وقد حققت الدولة في ذلك إنجازات جبارة ونتائج فائقة تمكنت فيها من بناء علاقة ثقة وإرساء مواطنة موضوعية عبر عمل منهجي مسؤول قام على الشفافية والصرامة المعيارية في هذا القطاع الحساس.

وفي ضمن هذا، حدد المرسوم التنفيذي 08 –142 المؤرخ في 11 مايو 2008 والمتضمن قواعد منح السكن العمومي الإيجاري، وفي المادة 13 منه سمى أعضاء لجنة السكن بصيغة تمثيلية لقطاعات مختلفة يرأسها رئيس الدائرة وتحدد بقرار من الوالي.

سؤالنا سيدي الوزير هو: هل يمكن توسيع هذه اللجنة لتصبح تمثيلية أكثر، لتشمل مثلا ممثلا لقطاع العدالة وممثلا عن قطاع الأمن الوطني وكذا ممثلا عن المجتمع المدني؟ وذلك تقوية للجنة وترسيخها لعملها.

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 9 فيفري 2023

مبروك دريدي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

جوابا على السؤال الكتابي الموجه من قبلكم إلى السيد الوزير الأول، والمتعلق بالنظر في مدى إمكانية توسيع تشكيلة لجنة منح السكنات، المنصوص عليها بموجب المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 08 –142 المؤرخ في 11 مايو 2008 الذي يحدد قواعد منح السكن العمومي الإيجاري، لتشمل ممثلين عن قطاع العدالة والأمن الوطني وكذا ممثل عن المجتمع المدني، يشرفني أن أوافي سيادتكم بالتوضيحات التالية:

إن مسألة تحيين المرسوم التنفيذي، السالف الذكر، هو في مرحلته الأخيرة من المراجعة والإثراء، حيث إن اللجنة المنشأة لهذا الغرض تعمل جاهدة لتحسين والأخذ بعين الاعتبار كل الملاحظات التي تساعد على تعزيز مواد هذا المرسوم.

كما أن اقتراح توسيع ممثلي لجنة الدائرة قد تم عرضه للدراسة من طرف لجنة مراجعة أحكام هذا المرسوم قبل

المصادقة النهائية عليه، التي ستكون مع نهاية الثلاثي الأخير من السنة الجارية.

تفضلوا، السيد العضو، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 9 مارس2023

محمد طارق بلعريبي
وزير السكن والعمران والمدينة

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 17 شعبان 1444
الموافق 9 مارس 2023

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587